المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

02/12/2013

الصبار «يجزم» بانتهاء الاعتقال السياسي و«يبرر» التدخل الأمني ضد المعطلين

طنجة
حمزة المتيوي

22431/5

بعبارات لا تخلو من نبرة تحد، جزم الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار بانتهاء مرحلة الاعتقالات السياسية والتعسفية والاختطافات، وذلك في لقاء حضره بطنجة أول أمس السبت، حول واقع التجربة المغربية في العدالة الانتقالية ضمن التجارب الوطنية في العالم، وهو اللقاء الذي انتقد فيه المعارض السابق الاحتجاجات التي يقوم بها المعطلون، ويحتلون خلالها الشوارع، والتي تتخذ مبررا للتدخل الأمني ضدهم.

وأورد الصبار أن المعتقلات المغربية باتت خالية من أي معتقل سياسي أو مختطف، واصفا الأمر بأنه تطور نوعي في مجال حقوق الإنسان السياسية والمدنية في المغرب، معلقا «اتحدى الجمعيات الحقوقية أن تثبت وجود أي معتقل سياسي أو مختطف في السجون المغربية خلال السنتين الأخيرتين».

ورغم إصراره على اعتبار حقبة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مرحلة منتهية، إلا أن الصبار اعترف بوجود تجاوزات ضد أفراد ومجموعات، وصفها بـ«الانزلاقات الفردية المعزولة»، قائلا إنها تحصل في كل دول العالم حتى في العالم المتقدم. واعتبر الصبار أن تدخل عناصر الأمن في حق المعطلين المحتجين «الذين يقطعون الطريق ويحتلون مؤسسات عمومية»، أمر عادي، قائلا إن هذا النوع من الاحتجاجات يتسبب في عرقلة مصالح المواطنين، ويتم تفريق احتجاجات مماثلة بالطريق نفسها في أمريكا أو في دول أوربية.

ورغم إقراره بعدم وجود «تجربة مثالية للعدالة الانتقالية في العالم»، إلا أن الصبار اعتبر أن التجربة المغربية تظل «متميزة»، خاصة إذا ما قورنت مع تجارب دول أخرى في إفريقيا وأمريكا الجنوبية، معتبرا أن أهم ما ميز التجربة المغربية هو تطبيقها في ظل الاستقرار عبر استمرارية النظام السياسي نفسه، بالإضافة إلى شمولها انتهاكات حاصلة في مدة 43 سنة، عكس دول أخرى تحدد فيها المدة المشمولة بتجربة العدالة الانتقالية في بضع سنوات.

وقال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن التجربة المغربية في العدالة الانتقالية استندت على 5 مرتكزات، ويتعلق الأمر بمعرفة الحقيقة، ثم جبر الضرر، وتعويض ضحايا الانتهاكات، إلى جانب محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وأخيرا وضع إصلاحات مؤسساتية تضمن عدم تكرار سيناريو الانتهاكات.

وأورد الصبار أن من بين خصوصيات التجربة المغربية، تخصيصها لتعويضات أكبر للمرأة، وانتهاج أسلوب جبر الضرر الجماعي بالنسبة للمناطق التي طالها التهميش والعزلة لسنوات طويلة، كاشفا أن القيمة المالية المخصصة لعمليات جبر الضرر في التجربة المغربية، والمحددة في مليارين درهم، تعد الأعلى عالميا.

وقال الصبار إن تعويضات جبر الضرر خصصت لـ 20 الف شخص من ضحايا الانتهاكات، وتشكل جزءا من مسلسل العدالة الانتقالية، الذي تضمن أيضا الكشف عن مصير 760 ضحية من ضحايا سنوات الرصاص، وتحديد مقابر جماعية وإطلاق مشاريع لحفظ الذاكرة».

وشدد الصبار على أن دستور 2012 فعّل توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، بنصه على احترام حقوق الإنسان بمفهومها الكوني وتركيزه على الحكامة الأمنية، التي تعتبر ضمانا لعدم تكرار أخطاء الماضي، قائلا إن مسؤولية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تحملتها مؤسسات الدولة وليس الأفراد، إذ لم يكن ممكنا، حسب الصبار، محاكمة المتورطين بسبب غياب الأدلة وتقادم الانتهاكات.

نادي القضاة: الأعضاء الذين يعينهم الملك في مجلس القضاء عليهم أن يكونوا خارج السلطتين التنفيذية والتشريعية

2234/1

الرباط - محمد أحداد

حصلت «المساء» على مذكرة نادي قضاة المغرب، المتعلقة بالقانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية. ومن بين أهم البنود التي تضمنتها المذكرة التي تعد حسب أعضاء النادي، إسهاما في النقاش الدائر حول القضاء بالمغرب، التأكيد على أن الشخصيات، التي يعينها الملك في المجلس الأعلى للسلطة القضائية، لا ينبغي أن تكون من السلطة التنفيذية أو التشريعية، مشيرة في هذا الصدد إلى عدم إمكانية تعيين شخصيات تنتمي إلى السلطة التنفيذية أو التشريعية، واعتبار الانتماء إلى إحدى السلطتين بمثابة حالة للتنافي. وأضافت أنه يتعين النص على حالات تضارب المصالح التي تتعارض مع تعيين هذه الشخصيات أو استمرار عملها بالمجلس.

وأشارت المذكرة، في سياق حديثها عن الأعضاء الذين يعينهم الملك في المجلس، إلى أن «تقسيم الدستور لهذه الفئة من الأعضاء إلى فئتين، الأولى تضم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان والوسيط ؛ والثانية تضم خمس شخصيات يعينهم الملك، لا يثني نادي قضاة المغرب عن إبداء وجهة نظره»، مضيفة أن «النادي يقترح أن يتوفر الأعضاء المعينون من طرف الملك طبقا للفصل 115 من الدستور على شروط الكفاءة والتجرد والنزاهة، والعطاء المتميز في سبيل الدفاع عن استقلال السلطة القضائية وسيادة القانون وضمان احترام المؤسسات».

في سياق آخر، أشارت المذكرة إلى أن «نادي قضاة المغرب يرى أن قوة المجلس الأعلى للسلطة القضائية رهينة بضمان هيكلة شفافة للمجلس مع تمكينه من الموارد اللازمة لأداء دوره الموكول له؛ وتحديد آليات اشتغاله وطريقة تصريف أشغاله»، مؤكدة على «ضرورة اعتماد آلية الانتخاب كآلية تضمن الاستقلال الحقيقي للسلطة القضائية». وأوضحت المذكرة في هذا الإطار أن نادي قضاة المغرب يؤكد «على ضرورة إقرار مبدأ الانتخاب كأسلوب لاختيار الرئيس الأول بمحكمة النقض والوكيل العام للملك لديها من طرف القضاة أنفسهم، على أن يوافق الملك بظهير على تعيينهما من قبل المجلس الأعلى للسلطة القضائية انسجاما مع الفصل 57 من الدستور».

تتمة ص 5

نادي القضاة: الأعضاء الذين يعينهم الملك في مجلس القضاء عليهم أن يكونوا خارج السلطتين التنفيذية والتشريعية

الرباط - محمد أحداد

تتمة (ص 01)

كما يقترح نادي قضاة المغرب ضرورة توفر المرشحين لمنصب الرئيس الأول لمحكمة النقض والوكيل العام لديها على شروط الترشيح المتمثلة في التجربة والكفاءة والنزاهة، بالإضافة إلى شرط الدفاع عن استقلال السلطة القضائية. ودلالات هذا المقترح، حسب المذكرة نفسها، أنه يجسد الروح الديمقراطية للدستور، القائمة على مبدأ التشاركية، التي يتعين أن تتجسد في هذه الحالة في إشراك القضاة أنفسهم في اختيار من يشرف على الهيئات التابعة لهم. وأضافت المذكرة أنه علاوة على ذلك، فإن المقترح «يعكس المبادئ الدولية بشأن تشكيل المجالس العليا للقضاء، ويكرس أيضا المبدأ الدستوري القائم على ربط المسؤولية بالمحاسبة، علما بأن آلية الانتخاب سوف تمثل أكبر ضمانة لعدم التعسف في ممارسة السلطة، فضلا عن أن الفصل 115 حدد عدد الشخصيات التي يعينها الملك».

وبشأن رئيس محكمة النقض، أوضحت المذكرة أن «اعتبار رئيس الغرفة الأولى بمحكمة النقض عضوا بقوة القانون، لا يمكن اعتباره مبررا لعدم انتخابه، و لذلك فإن نادي قضاة المغرب يرى ضرورة انتخابه من الجمعية العمومية التي يتعين اعتماد العمل بها بمحكمة النقض تجسيدا لروح الاستقلالية، وذلك من أجل ضمان الشروط السليمة لتنزيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة».

الصبار يعتبر تفريق المعطلين بالقوة «أمرا عاديا»

جانب من تدخلات رجال الأمن ضد المعطلين في الرباط

1231 1/1-5

■ طنجة **عمر بن شعيب** ■

«من قال إن في المغرب معتقلين سياسيين واختطافات وتعذيب في السجون.. على الأقل خلال السنتين الأخيرتين انتهى هذا الأمر»، يقول الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، الذي رفع تحديا في وجه المنظمات والجمعيات الحقوقية قائلا: «أتحدى هذه الجمعيات أن تثبت وجود أي معتقل سياسي في السجن أو مختطف خلال السنتين الأخيرتين».

الصبار الذي كان يتحدث، أول أمس، بجامعة عبد المالك السعدي في طنجة، عن التجربة المغربية في العدالة الانتقالية، قال إن الحقوق السياسية والمدنية بالمغرب شهدت تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، مؤكدا أن حقبة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان انتهت.

في المقابل، عرج الصبار على واقع احتجاجات المعطلين أمام البرلمان والتدخلات الأمنية الأخيرة التي أثارت ردود فعل متباينة، وقال إن المعطلين يحتلون الشوارع العمومية ويعرقلون السير، ويحتلون مؤسسات عمومية، وإن التدخل الأمني في حقهم هو «أمر عادي»، على حد وصف المسؤول الحقوقي، الذي أضاف أن هناك احتجاجات مماثلة في دول العالم وفي أوربا يتم تفريقها بالقوة. ● التفاصيل ص 5

العدد: 1231 الاثنين 2013/12/02

قال إن الحقوق السياسية والمدنية بالمغرب شهدت تطورا ملحوظا

الصبار: لا وجود للاختطافات ولا للاعتقالات السياسية بالمغرب.. والتدخل في حق المعطلين أمر عادي

■ طنجة: عمر بن شعيب ■

«من قال إن في المغرب معتقلين سياسيين واختطافات وتعذيب في السجون.. على الأقل خلال السنتين الأخيرتين انتهى هذا الأمر»، يقول الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، الذي رفع تحديا في وجه المنظمات والجمعيات الحقوقية قائلا: «أتحدى هذه الجمعيات أن تثبت وجود أي معتقل سياسي في السجن أو مختطف خلال السنتين الأخيرتين».

الصبار الذي كان يتحدث، أول أمس، بجامعة عبد المالك السعدي بطنجة، عن التجربة المغربية في العدالة الانتقالية، قال إن الحقوق السياسية والمدنية بالمغرب شهدت تطورا ملحوظا، خلال السنوات الأخيرة، مؤكدا أن حقبة الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان انتهت.

ووصف المسؤول الحقوقي التجربة المغربية بأنها «متميزة»، في حالة مقارنتها مع تجارب دول أخرى في إفريقيا وأمريكا الجنوبية، وأضاف: «ما يميز التجربة المغربية هو أن التطور الذي حصل في المجال الحقوقي كان في إطار استمرارية النظام السياسي نفسه، فضلا على المدة التي انطلقت منها التجربة الانتقالية شملت انتهاكات وقعت في مدة 43 سنة، عكس دول أخرى تحددت فيها المدة المشمولة بتجربة العدالة الانتقالية في بضع سنوات».

وقال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن التجربة المغربية في العدالة الانتقالية استندت على 5 مرتكزات، ويتعلق الأمر بمعرفة الحقيقة، ثم جبر الضرر، وتعويض ضحايا الانتهاكات، إلى جانب محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وأخيرا وضع إصلاحات مؤسساتية تضمن عدم تكرار سيناريو الانتهاكات.

وأبرز الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن من بين خصوصيات التجربة المغربية، أنها أولت اهتماما لافتا بالمرأة وخصصت لها تعويضات أكبر، فضلا عن كونها انتهجت أسلوب جبر الضرر الجماعي بالنسبة إلى المناطق التي طالها التهميش والعزلة لسنوات طويلة.

وقد بلغت القيمة المالية المخصصة لعمليات جبر الضرر عن الانتهاكات الجسمية التي وقعت في السنوات الأربعين الماضية وفق الصبار، ملياري درهم، وقال إنها الأعلى مقارنة مع تجارب أخرى عالمية.

وأشار الصبار إلى أن تعويضات جبر الضرر استفاد منها 20 ألف شخص من ضحايا الانتهاكات، وتشكل جزءا من مسلسل العدالة الانتقالية الذي تضمن أيضا الكشف عن مصير 760 ضحية من ضحايا سنوات الرصاص، وتحديد مقابر جماعية وإطلاق مشاريع لـ«حفظ الذاكرة».

في المقابل عرج الصبار، على واقع احتجاجات المعطلين أمام البرلمان والتدخلات الأمنية الأخيرة التي أثارت ردود فعل متباينة، وقال إن المعطلين يحتلون الشوارع العمومية ويعرقلون السير، ويحتلون مؤسسات عمومية، وإن التدخل الأمني في حقهم هو «أمر عادي» على حد وصف المسؤول الحقوقي. بل أضاف بأن هناك احتجاجات مماثلة في دول العالم وفي أوروبا يتم تفريقها بالقوة.

ولم يشأ الصبار أن ينهي مداخلته دون أن يتطرق إلى دستور 2011 الذي قال إنه فعّل توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، عندما تحدث عن احترام حقوق الإنسان بمفهومها الكوني وتركيزه على الحكامة الأمنية، التي تعتبر ضمانا لعدم تكرار أخطاء الماضي.

وختم الأمين العام مداخلته بالقول: «الدولة وليس الأفراد من يتحمل مسؤولية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ذلك أنه ليس ممكنا محاكمة المتورطين بسبب غياب الأدلة وتقادم الانتهاكات».

قال محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إن المغرب قطع مع الاختطاف والاختفاء القسري، وإن ما يقوم به المعطلون من احتلال للأماكن العامة يقتضي تدخلا قويا من قبل الأمن

تدخل أمني ضد المعطلين

اليزمي يرفع إلى الملك حالة حقوق الإنسان بالمملكة

123711

يرفع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الأسبوع المقبل، إلى الديوان الملكي تقريره السنوي حول حالة حقوق الإنسان بالمملكة، بعدما انتهى من وضع لمساته الأخيرة على صيغة التقرير، والترجمات التي خضع لها للفرنسية والإنجليزية والإسبانية.

ويتزامن رفع مجلس اليازمي لتقريره مع احتفال العالم باليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي يصادف 10 دجنبر من كل سنة. ويشكل إصدار هذا التقرير حدثا مهما بالنسبة إلى المجلس نفسه أو الحكومة أو مختلف الفاعلين في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي. وينتظر أن تحوز حالة حقوق الإنسان في الصحراء حيزا مهما من التقرير.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

انطلاقا مما سبق اتصلت الجريدة بعدد من الفاعلين الحقوقيين و الذي استنكروا بطء الحكومة في إخراج قانون يحمي الخادمات و يمنع تشغيل القاصرات.

5/4700

فعاليات حقوقية تطالب بمنع تشغيل الخادمات القاصرات في انتظار الإفراج عن مشروع قانون خادمات البيوت

أعطى المجلس الوطني لحقوق الإنسان إشارة قوية للمسؤولين للإسراع بإخراج قانون تشغيل خادمات البيوت إلى حيز الوجود لوضع حد لتشغيل القاصرات ،و تقنين العمل في البيوت بداية من نموذج عقد العمل و وصولا إلى تحديد الأجر وطريقة حسابه ومعدل الأجور أو التعويض عن ساعات العمل الإضافية، وساعات العمل العادية، والإجازة السنوية مدفوعة الأجر، وفترات الراحة اليومية والأسبوعية والأكل والسكن..إلى آخرها من الحقوق التي بات لزاما على الحكومة التسريع باتخاذه لحماية حقوق خادمات البيوت .

بيان المجلس الوطني لحقوق الإنسان ذكر بعدد القاصرات اللواتي يشتغلن خادمات بالبيوت و ألمح إلى تحديد سن عمل الخادمات في 18سنة و ليس أقل من ذلك.

انطلاقا مما سبق اتصلت الجريدة بعدد من الفاعلين الحقوقيين و الذي استنكروا بطء الحكومة في إخراج قانون يحمي الخادمات و يمنع تشغيل القاصرات.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

عمر كندي رئيس جمعية إنصاف

60 في المائة من خادمات البيوت يقل سنهن عن 12 عاما

أكد رئيس جمعية "إنصاف" عمر الكندي، أن تشغيل الأطفال بالمغرب يعتبر إشكالية اجتماعية واقتصادية وثقافية ترجع أسبابها الرئيسية إلى الفقر ووجود طلب متزايد من قبل الطبقة المتوسطة على هذا النوع من اليد العاملة.

وقال الكندي ، إنه في حالة "الخادمات الصغيرات" فإن 75 بالمائة من المشغلين والمشغلات ينتمون إلى الفئات الميسورة بمستوى تعليمي جامعي وهم على علم بمنع تشغيل الأطفال وكذا بحقوقهم الأساسية، مبرزا أن 60 بالمائة من الخادمات يقل سنهم عن 12عاما، وهي مرحلة من مراحل العمر يفترض أن يكونوا فيها في الفصول الدراسية، قبل أن يذكر بأن الاحصائيات الرسمية تشير إلى أن عدد الخادمات الصغيرات بالمغرب يتراوح ما بين 50ألف و 80ألف.

وأضاف أن "الخادمات الصغيرات" اللواتي يجبرن على الاشتغال لأن لقمة عيشهن وعيش أسرهن رهينة بهذا العمل، يعشن محرومات من حنان الأبوين ومبعدات عن نظام التربية، ويتم انتهاك حقوقهن، كما يتعرضن لأسوء أشكال العنف الجسدي والنفسي والجنسي، موضحا استنادا إلى دراسة أجرتها المندوبية السامية للتخطيط أن تشغيل الأطفال في المغرب يعتبر ظاهرة قروية بامتياز، علما أن 9أطفال من أصل عشرة أطفال يشتغلون (7ر 91بالمائة) ينتمون إلى الوسط القروي، حيث تمثل الفتيات نسبة 7ر46 بالمائة.

ولمكافحة هذه الظاهرة والقضاء على عمل الفتيات القاصرات داخل المنازل، أشار الكندي إلى أن الجمعية تبنت استراتيجية تتمثل في تحديد هؤلاء الفتيات والتفاوض مع وأولياء أمورهن بشأن إعادة إدماج الفتيات في أسرهن وعودتهن إلى المدرسة وذلك من خلال توفير دعم مالي يصل إلى 300درهم شهريا في مقابل الالتزام بضمان متابعة الدراسة.

وأوضح رئيس جمعية "إنصاف" أنه ومن أجل مساعدة هذه الأسر على الاستجابة للجاجيات الجديدة، فإن الجمعية تأخذ على عاتقها مهمة التكفل بجميع التكاليف المدرسية والرعاية الطبية والدعم التعليمي وغير ذلك من المصاريف المادية.

ومنذ سنة 2005، يضيف الفاعل الجمعوي، وبفضل تكفل الجمعية بالمنح الدراسية والمساعدة على التمدرس والتغذية، تم إنقاذ 350 من الفتيات القاصرات بجهة تانسيفت الحوز من هذه الوضعية، حيث توقفن عن العمل بالمنازل وتمكن من معانقة حضن الأسرة والعودة الى المدرسة.

وأشار رئيس جمعية إنصاف إلى أن 33من هؤلاء الفتيات يتابعن دراستهن خلال السنة الجارية في المدارس الثانوية و أربعة منهن التحقن بالجامعة، مبرزا أن المتابعة المنتظمة "الاجتماعية والتربوية" لهؤلاء الفتيات تستمر حتى نهاية دراستهن.

وأكد أن استراتيجية الجمعية بهذا الخصوص أعطت أكلها حيث أنه في 19جماعة من أصل 35التي تشكل جهة شيشاوة، وهي المنطقة التي اشتغلت بها الجمعية، لم يعد هناك من يسمح باشتغال ابنته كخادمة" معتبرا أن هذه التجربة أعطت نتائج ملموسة من الممكن تعميمها على مناطق أخرى، مشيرا إلى أنه "يتعين فقط التنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية والمجالس الإقليمية والبلدية من أجل جعل العمل الذي قامت به الجمعية نموذجا، وتحسينه إن دعت الضرورة قبل تعميمه على باقي المناطق للاستفادة منه".

وموازاة مع هذه التدخلات المباشرة لفائدة الأسر المعنية، يضيف الكندي، تعمل الجمعية أيضا على التعاون مع ائتلاف يضم 34جمعية من أجل تنظيم حملات تحسيسية على أرض الواقع، داخل المدارس، وبالمؤسسات ولدى الساكنة في مناسبات مختلفة، وذلك بهدف شرح مخاطر هذه الظاهرة "التي تمس بشكل خطير حقوق هؤلاء الأطفال".

واعتبر أنه على الأقل تم اليوم إحراز تقدم في هذا الباب وبات مؤكدا أنه "لم يعد هناك من يتغاضى عن تشغيل الأطفال لافتا إلى انه خلال مختلف النقاشات التي تنظمها وسائل الإعلام الوطنية، لم يعد هناك البتة من يشكك في وجود هذه الحقيقة التي أصبح الجميع واعيا بها".

ولتعزيز تمدرس الفتيات والحد من الهدر المدرسي أنشات جمعية إنصاف ستة فصول للدعم المدرسي لفائدة 93فتاة تم إعادة ادماجهن في المدرسة إضافة إلى 14فصلا للتعليم الأولي لفائدة 280 طفلا تتراوح أعمارهم ما بين 4و6سنوات.

كما عملت الجمعية وبشراكة مع جمعيات محلية على تسجيل 170 فتاة تتراوح أعمارهن ما بين 13و16سنة في فصول التربية غير النظامية.

وخلص إلى أن أهداف الجمعية تتمثل أساسا في إعادة الادماج الأسري والمدرسي بالنسبة للفتيات القاصرات اللواتي يشتغلن كخادمات بيوت، ومحاربة الهدر المدرسي ، وتحسيس الفاعلين الاجتماعيين والمؤسساتيين وتحميلهم المسؤولية ، وإبرام شراكات محلية إضافة إلى الدعوة إلى وضع إطار تشريعي للحماية وإعادة التاهيل.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

على طاولة النقاش

الطفلات الخادمات.. متى تنتهي المعاناة؟؟؟

■ بشرى عطوشي

مشروع قانون تشغيل خادمات و خدم البيوت لازال رهين رفوف البرلمان في انتظار الإفراج عنه ،مشروع يعتبره الفاعلون في المجتمع المدني و الحقوقيون ،لا يرقى لطموحاتهم و لا يحمي القاصرات و خادمات البيوت .

في سياق متعلق ،جاء البيان الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول تشغيل الخادمات القاصرات ،ليؤكد مرة أخرى أن الوضع لازال كارثيا ،و وقف البيان على حجم خطورة الوضع بحيث تعرف الظاهرة ارتفاعا كبيرا ،وأكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان على ضرورة منع تشغيل خادمات البيوت دون 18سنة. وأشار المجلس في بيان له نشر بموقعه الالكتروني إلى أن رأيه حول مشروع القانون في هذا الإطار يعد استشاريا بناء على طلب من مجلس المستشارين ، مقترحا أن يتم "تكييف أحكام مدونة الشغل في مشروع القانون من الجوانب المتعلقة باتفاقات العمل الجماعية، حماية الأمومة، ساعات العمل العادية، الراحة الأسبوعية والراحة التعويضية، علاوة الاقدمية والضمانات التعاقدية .

وبالنسبة إلى سن التقاعد، تقول توصية المجلس إنه "نظرا لعدم وجود أي تقييم لصعوبة العمل المنزلي في السياق الاقتصادي والاجتماعي الوطني، يقترح المجلس اعتماد أحكام سن التقاعد المنصوص عليها في مدونة الشغل التي تحدد سن التقاعد بـ 60سنة".

وأكد المجلس على "ضرورة النص صراحة على الحرية النقابية، والحق في التنظيم والمساواة في الأجور والتسجيل في الضمان الاجتماعي، والتغطية الصحية الأساسية".

إضافة إلى ذلك، شملت توصية المجلس أمورا تتعلق بنموذج عقد العمل، مع تحديد الأجر وطريقة حسابه ومعدل الأجور أو التعويض عن ساعات العمل الإضافية، وساعات العمل العادية، والإجازة السنوية مدفوعة الأجر، وفترات الراحة اليومية والأسبوعية والأكل والسكن".

وأوضح بيان المجلس أن "هذه التوصية تم إعدادها بناء على دراسة مقارنة للنصوص القانونية المنظمة للعمل المنزلي في عدد من البلدان، إضافة إلى لقاءات تشاورية مع منظمات غير حكومية وطنية ودولية ومهنية والنقابات".

وبحسب آخر إحصائيات أدلت بها جمعيات المجتمع المدني المتتبعة لعمالة الأطفال في المنازل، فإن "عدد الخادمات الصغيرات في المغرب، يتراوح ما بين 50و 80ألفا، 60% منهن يقل سنهن عن 12عاما، وهي مرحلة من العمر يفترض أن يكن فيها في المدرسة".

وتفيد الإحصائيات أيضا أن "75%من المشغلين والمشغلات، ينتمون إلى الفئات الميسورة بمستوى تعليمي جامعي، وهم على علم بمنع تشغيل الأطفال وبحقوقهم الأساسية".

واستنادا إلى دراسة نشرتها "المندوبية السامية للتخطيط" في 2013، فإن "تشغيل الأطفال في المغرب يعتبر ظاهرة قروية"، علما أن "9أطفال من أصل 10أطفال يعملون ((91.7% يتحدرون من أوساط قروية، وتشكل الفتيات نسبة 46.7%منهم.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

في انتهاك صارخ لحقوق الأطفال

أغنياء المغرب الأكثر تشغيلا للقاصرات كخادمات بيوت

سبق لدراسة ميدانية أجراها مؤخرا ائتلاف مكون من 34 منظمة وجمعية مغربية تعمل في مجال منع تشغيل الخادمات القاصرات، أن كشف أن الطبقات الميسورة والمتعلمة هي أكثر الفئات تشغيلاً للطفلات كخادمات في البيوت بالمغرب.

كما كشفت الدراسة أن عدد الخادمات دون سن الخامسة عشر يصل إلى حوالي 30ألف طفلة يعانين من العنف الجسدي والاقتصادي والجنسي

عبد الرحيم عنبي

الفقر أحد أكثر العوامل المفضية إلى عمل الطفلات كخادمات ببيوت

ومن ناحيته أكد الدكتور عبدالرحيم عنبي، الخبير الاجتماعي في جامعة أكادير، بأن الفقر الذي تعاني منه أسرة رحمة هو أحد أكثر العوامل التي تُفضي بالطفلات إلى العمل كخادمات في البيوت، مشيرا إلى أن الطفل يتسم بنوع من الذكاء الاجتماعي يجعله يساعد في تحسين أوضاع أهله الفقراء.

وأضاف عنبي أن الأسر التي تعيش فقرا ماديا أو معنويا تقبل بالمدخول المالي الذي توفره لها الطفلة الخادمة كل شهر، مما يدفعها إلى إرغام الفتاة الصغيرة على ترك مقاعد الدراسة لتتفرغ للعمل في المنازل، مما يزيد من نسبة الهدر أو التسرب المدرسي.

ولفت عنبي إلى أن الأطفال القاصرين بصفة عامة يتعرضون في أماكن العمل إلى العنف المعنوي والمادي، وهو ما يؤسس مستقبلا لشخصية غير سوية قد تعتمد على العنف بدورها، مما ينتج مجتمعا مختل السلوكيات الاجتماعية.

السموني

تشغيل الخادمات القاصرات انتهاك للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل

ومن جهته أدان الدكتور خالد السموني، رئيس المركز المغربي لحقوق الإنسان تشغيل الطفلات القاصرات دون السن القانونية في البيوت، لأن ذلك يحرمهن من حقوقهن الأساسية من قبيل التعليم واللعب، بالإضافة إلى تعرض بعضهن للتحرش الجنسي.

وشدد السموني على أن تشغيل العائلات، سواء الموسرة أو المتوسطة، للخادمات القاصرات يتضمن انتهاكا صارخا للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي صادق المغرب عليها، مطالبا بإجراءات قانونية رادعة في هذا الشأن.

وعزى المحللون ارتفاع عدد الخادمات القاصرات في البيوت بالمغرب إلى عوامل ترتبط بالفقر والأمية والتسرب المدرسي، منبهين إلى خطورة وضعية الخادمات القاصرات بسبب ارتفاع احتمالات تعرضهن للعنف المادي والمعنوي من قبل مشغليهن.

وكان ائتلاف الجمعيات من أجل حظر تشغيل الطفلات في البيوت ، دعا في يوم دراسي إلى تجريم تشغيل الصغيرات دون 15عاما في البيوت انسجاما مع القانون الوطني والاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل، وإلى معاقبة المتورطين في تشغيل الطفلات القاصرات.

وأبرزت الدراسة التي أنجزتها المنظمات أن الميسورين والمتعلمين هم أكثر من يقوم بتشغيل القاصرات خادمات في منازلهم، في انتهاك صارخ لقانون تجريم تشغيل الأطفال، حيث إن 74%من الشريحة المشغلة تنتمي إلى الطبقتين الغنية والمتوسطة، ومن ضمن هذه الفئة المشغلة 53%من النساء و 68%من الرجال تابعوا دراسات تعليم عال.

كما كشفت هذه الدراسة أن 75%من المشغلين لهم دراية بالسن القانونية الخاصة بإجبارية التعليم في البلاد، بينما 62%من هذه الأسر مطلعة بشكل جيد على الأحكام القانونية التي تمنع تشغيل الأطفال دون سن 15عاما.

تعويض شهري هزيل مع كثير من الازدراء

وقالت رحمة، وهي طفلة في الرابعة عشرة من عمرها تعمل خادمة عند إحدى الأسر الميسورة في وسط العاصمة الرباط، إن أكثر ما تعاني منه عند هذه العائلة ليس الضرب أو الاعتداء الجسدي، وإنما المعاملة القاسية والازدراء خاصة من ربة المنزل، فضلاً عن التعويض الشهري الهزيل.

وعن أسباب قبولها بوضعها الحالي، أجابت رحمة بحزن عميق أن الأمر ليس في يدها وإنما في يد والدها الفقير والمريض، الذي يقطن في بلدة في ضواحي الرباط، مؤكدةً أنه من أرغمها على العمل لدى تلك الأسرة بإرشاد من أحد وسطاء تشغيل الأطفال الذين ينشطون في هذا المجال.

شخصيات وقوى سياسية مغربية تطالب بتجاوز الاخطاء والخلل في ادارة ملف الصحراء الغربية

محمود معروف

DECEMBER 1, 2013

الرباط . القدس العربي: بدأت مفردات النقد لتدبير ملف قضية الصحراء الغربية، تظهر بشكل واضح على السنة المسؤولين المغاربة، خاصة في ورقة حقوق الانسان، التي تستفيد منها جبهة البوليزاريو وتحقق الكثير من النقاط لصالحها، رغم التقدم الملموس في هذا الميدان في المناطق الصحراوية والمغرب عموما.

ولا يقتصر النقد على الاحزاب المعارضة او الناشطين الحقوقيين بل امتد الى كبار المسؤولين، خاصة بعد النقد الذي جاء في خطاب العاهل المغربي الملك محمد السادس قبل شهر بمناسبة الذكرى ال38 للمسيرة الخضراء.

وقال صلاح الدين مزوار وزير الخارجية المغربي بضرورة البحث عن الافكار "الكفيلة بتجاوز الأخطاء المرتكبة سابقا في تدبير الملف ميدانيا".

وشدد مزوار، اول امس السبت في اجتماع لحزب للتجمع الوطني للاحرار الذي يترأسه على ضرورة صياغة مقترحات ووضع إجراءات وتدابير عملية لـ" تجاوز كل ما من شأنه أن يستغل من لدن الخصوم كأوراق لضرب المغرب او المساس بصورته في الخارج" وذلك بالعمل على "معالجة الأخطاء المرتكبة من أجل تقوية عامل الثقة لدى الساكنة وإيجاد حلول عملية لمشاكلهم،" إضافة إلى التعامل "مع أي تجاوزات معزولة لحقوق الإنسان بالمنطقة من منظور تفعيل الآليات الوطنية لمراقبة حقوق الانسان".

ودعا مزوار إلى العمل على إجراءات تكون كفيلة بـ"سحب البساط من تحت أقدام المتربصين بالوحدة الترابية للمغرب الذين يحركون ملف حقوق الإنسان بأساليب مفبركة متعددة وعلى رأسها استعمال المال للتأثير على تقارير بعض الهيئات الدولية" مؤكدا على كون ملف الصحراء قد أخذ "مسارا معقدا بدخول الجارة الشرقية (الجزائر) على خط الهجوم المستمر على المغرب مهما كلفها ذلك من ثمن " متهما إياها بالتحكم في قرارات البوليزاريو المتسببة في عرقلة مفاوضات ايجاد الحل السياسي "الذي يمكن ساكنة الأقاليم الجنوبية من تدبير شؤونها بنفسها ضمن إطار الحكم الذاتي الذي يطرحه المغرب".

وأكد رئيس التجمع الوطني للأحرار أن الوضع الذي تجتازه قضية الصحراء اليوم يفرض" التحلي بالمزيد من اليقظة والحذر والتعبئة المستمرة في مواجهة مخططات الخصوم التي لا تنتهي" ، داعيا إلى "التجاوب الفعلي مع جميع انتظارات ساكنة الأقاليم الجنوبية عبر تنزيل مخطط تنمية الأقاليم الجنوبية ومباشرة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ومراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمنطقة".

وتناول مزوار تطورات قضية الصحراء ميدانيا في ظل التطورات الاخيرة و"تربصات خصوم الوحدة الترابية والمكتسبات التي حققها المغرب في الآونة الاخيرة على مستوى المنتظم الدولي والقوى الدولية الكبرى، خاصة بعد الزيارة الملكية الاخيرة لواشنطن".

وشدد على ضرورة تفعيل توصيات المجلس الوطني لحقوق الانسان ذات الصلة في كل ابعادها الحقوقية حتى يتم سحب البساط من تحت أقدام المتربصين بالوحدة الترابية للمغرب الذين يحركون ملف حقوق الانسان بأساليب مفبركة متعددة وعلى رأسها استعمال المال للتأثير على تقارير بعض الهيئات الدولية لضرب المغرب والمساس بصورته الخارجية.

كما جدد مزوار تأكيده على ان المغرب يدعم جهود المبعوث الأممي للأمم المتحدة للتوصل الى حل سياسي متوافق حوله يضع حدا لهذا النزاع.

http://www.alquds.co.uk/?p=109140

سياق التشاور بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان والمصالح الإقليمية والجماعات المحلية بإقليم تنغير بجنوب المغرب

لحسن ايت الفقيه

تأسست أرضية اللقاءات تشاورية مع رؤساء المصالح الإقليمية والجماعات المحلية بأقاليم الجنوب الشرقي، زاكورة، وورزازات، وتنغير، والرشيدية، التي طفقت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية ورزازات تنظيمها ابتداء من يوم الجمعة 30 من شهر نونبر من سنة 2012 على حيثيات متنوعة. ففي البدء انطلقت من صلاحية المجلس الوطني لحقوق الإنسان كما هي مضمنة في نظامه الأساسي، وبما هو مؤسسة وطنية تعددية ومستقلة، تتولى مهمة النظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان، والحريات وحمايتها، وضمان ممارستها والنهوض بها، وصيانة كرامة المواطنين وحقوقهم وحرياتهم، أفرادا وجماعات، في حرص تام على احترام المرجعيات الوطنية والكونية، مؤسسة وطنية تساعدها في ممارسة اختصاصاتها آليات جهوية لحقوق الإنسان في شكل لجان تابعة له بسائر جهات المغرب، تناط بها حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في حدود اختصاصها محليا وجهويا.

ونشأت الحيثيات فضلا عن ذلك لمرمى توسيع اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتكوينها والرفع من مستوى مهنيته في النهوض بمهامه لترسيخ المواطنة المسؤولة ودمقرطة الدولة والمجتمع وممارسة الحقوق والالتزام بواجبات الوطن الموحد والمواطنة الكريمة في شموليتها وتكاملها، ونظرا لما أفرزته التطورات المجتمعية والعلمية من انشغالات جديدة محددة ذات الصلة بقضايا معينة، أو بحقوق فئوية وما رافق ذلك من بروز كفاءات وقدرات موازية لمعالجتها وتدبيرها وفق المقاربة الحقوقية المتعارف عليها سواء داخل المجتمع المدني أو في إطار مؤسسات الدولة، واستحضارا للمبادئ المنظمة للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها المعروفة ب « مبادئ باريس» التي صادقت عليها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في قرارها رقم 48/134 بتاريخ 20 ديسمبر 1993. وعملا على انخراط المجلس في الجهوية المغربية المتقدمة بإحداث آليات جهوية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها عن قرب بما ينبغي من الفعالية في شكل لجان جهوية تعزيزا لما تنطوي عليه الجهوية المتقدمة من تمكين المواطنين من التدبير الواسع لشؤونهم الجهوية بواسطة مؤسسات ديمقراطية وآليات حقوقية قريبة من المواطنين. وتأكيدا على ضرورة تعاون كل مؤسسات الدولة مع المجلس لتيسير النهوض بمهامه وذلك في احترام تام لاستقلاليته، وفي كامل المراعاة لما تقتضيه دولة القانون والمؤسسات من فصل للسلط والاختصاصات الموكولة لسائر الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية بموجب دستور المملكة وقوانينها. ويعزز إجراء تنظيم تلك اللقاءات من جانب آخر، بما حوته المادة 19 من النظام الداخلي للمجلس، والمادة 30 منه. ودون تفصيل القول في مهام اللجان الجهوية لحقوق الإنسان أتت اللقاءات المذكورة بغية تعبئة الفاعلين جهويا في بناء مسلسل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وتعزيزها وفق منهجية تشاركية، وفي إطار التفاعل المستمر مع كل مكونات المجتمع، لا لشيء سوى أن النهوض بثقافة حقوق الإنسان مسؤولية مشتركة بين العديد من الفاعلين، وذلك في أفق جعل تلك الحقوق واقعا يوميا تجسده الاتجاهات والسلوكات والممارسات، على مستوى المؤسسات وعلى مستوى الأفراد والجماعات. ومن جانب آخر، وجب التعاون في مجال التربية على حقوق الإنسان عبر التحسيس والتكوين، وكذا المساهمة في تعزيز كل المبادرات السابقة والحالية الرامية للتربية والتحسيس والتكوين بروح حقوق الإنسان، بما في ذلك مسلسل إعداد الخطة الوطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان القائم على تعضيد و تنسيق لجهود فاعلين حكوميين وغير حكوميين، من أجل النهوض بثقافة حقوقية تربط بين المعرفة والممارسة. ووجب فضلا عن ذلك إعداد خطة عمل جهوية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان عبر عقد ورشات للتشاور مع الفاعلين الأساسيين في المجال (قطاعات حكومية ومنظمات المجتمع المدني)، لإبراز أهم الحاجيات القطاعية، وتحديد الأولويات الكبرى للخطة، وتقديم اقتراحات على المدى القريب والمتوسط والبعيد، في المجالات الثلاثة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان (التربية وتكوين المهنيين والتحسيس). ويستلزم النهوض بثقافة حقوق الإنسان تعريف المجتمع السياسي والمدني بالمشروع أثناء مسار إنجازه لتهيئ طرحه كمشروع جهوي، وحشد دعم هذه الأطراف لتمكين الخطة من شروط تفعيلها على المستويات المؤسساتية والسياسية والمادية، وتوفير تغطية إعلامية للورشات ولعملية الترافع مع الهيئات السياسية والنقابية والخبراء والجامعيين و الصحافة ومهنيي الإعلام، والفنانين والمثقفين للتحسيس بدورهم في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، واعتماد الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان. التي وقع الإعلان الرسمي عنها يوم الإثنين 26 فبراير 2007 بالرباط بحضور السيد الوزير الأول وقتها إدريس جطو، والسيد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الفقيد إدريس بنزكري، حيث جرى التأكيد على أهمية هذه الخطة في ترسيخ الثقافة الحقوقية في المجتمع المغربي وعلى التعبئة الشاملة لكافة مكونات المجتمع لتفعيل مضامينها.

إن «الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان» مشروع حقوقي وثقافي وبيداغوجي، ذو بعد مجتمعي يهدف التأثير الإيجابي على العقليات والسلوكات، ويتطلب انخراطا واسعا وهو بذلك يندرج في الزمن ويستلزم المثابرة والنفس الطويل. وإن تلك الأرضية بما هي مشروع وطني من حيث الأبعاد، وتشاركي من حيث المقاربة، يتوخى الاستجابة لغاية مجتمعية، وهدف مباشر يقضي خلق ديناميكية تعبئ فاعلين حكوميين وغير حكوميين في الحقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإعلامي، من أجل توسيع وترصيد وتنسيق الجهود الحالية والمستقبلية، لفائدة النهوض بثقافة حقوق الإنسان، ضمن تصور يمنحها الانسجام والتكامل والاستدامة، ويوفر لها شروط الإبداع والتكيف مع الحاجيات المتجددة. ويتوخى ملامسة الأهداف الخاصة، من ذلك التعريف بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومهام اللجان الجهوية، والتعريف بالأرضية وبمضامينها وأهدافها والتحسيس بها، والتواصل مع كل الفاعلين جهويا، والإعداد لتنزيل الأرضية عبر خطة جهوية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والنهوض بها.

ولكي ينخرط المجلس الوطني في جهوية متقدمة حق إحداث آليات جهوية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها عن قرب، بما ينبغي من الفعالية في شكل لجان جهوية تعزيزا لما تنطوي عليه الجهوية المتقدمة من تمكين المواطنين من التدبير الواسع لشؤونهم الجهوية بواسطة مؤسسات ديمقراطية وآليات حقوقية قريبة من المواطنين، ومن مهام تلك اللجان إعداد خطة تسعى إلى وضع إستراتيجية جهوية تضع تعزيز وحماية حقوق الإنسان في صلب السياسات العمومية من خلال التوفر على إطار منسجم يتيح التنسيق بين مختلف العمليات والتدابير الرامية إلى تحسين المعرفة ونشر وتعزيز واحترام وتدعيم حقوق الإنسان والمواطنة عبر إطلاق مسلسل واسع للتفكير الجماعي والتشاور، من خلال تنظيم مجموعة من اللقاءات الجهوية التشاورية مع مختلف الفاعلين المجتمعيين المعنيين بحقوق الإنسان يتمثل الهدف الأساسي منها في تبادل الرؤى وتحديد المبادئ التي سترتكز عليها الخطة. وعبر إطلاق نقاش واسع حول عملية الإعداد، خاصة في مجموعة العمل المكلفة بالنهوض، واعتماد مرتكزات الخطة على عدد من المبادئ أبرزها احترام وضمان حقوق الإنسان، والمساواة وعدم الميز، وشمولية حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وسمو المعايير الدولية على القانون الداخلي. فبعد افتتاح اللقاءات مع رؤساء المصالح الإقليمية والجماعات المحلية بإقليم ورزازات، استقر الرأي على تنظيم لقاء ثان من نوعه بإقليم تنغير مساء يوم الخميس 28 من شهر نونبر 2013. وتمهيدا لعقد هذا اللقاء صدر يوم الإثنين 11 من شهر نونبر 2013 خبر اللقاء تنفيذا لقرارات اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية ورزازات في دورتها العادية الخامسة يوم السبت 07 من شهر شتنبر 2013، وخاصة ما يتصل باستكمال اللقاءات التواصلية المذكورة مع رؤساء المصالح الإقليمية، وممثلي السلطات الإقليمية والمنتخبين بالأقاليم الثلاثة المتبقية، زاكورة، وتنغير، والرشيدية. وصدر الإخبار أيضا استئناسا بمحضر اجتماع المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان وإثراء الفكر للجنة الجهوية المذكورة بتاريخ 2 نونبر 2013 والذي أعلن عن الإعداد للقاءات التواصلية المذكورة. وانطلق تحرير دعوات المشاركة وتوقيعها ابتداء من يوم 19 من شهر نونبر 2013، وأعد جدول الأعمال استئناسا بما ورد في محضر اجتماع المجموعة الموضوعاتية المذكورة، الذي حوى فضلا عن الافتتاح خمس فقرات، أولها تقديم عرض «حول مهام المجلس الوطني لحقوق الانسان واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان (الهيكلة التنظيمية والأدوار)». وتقديم عرض «حول المحاور الأساسية للأرضية المواطنة لحقوق الإنسان». وعرض ثالث «حول حصيلة أعمال اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان». وعقب العروض كانت «مناقشة المعيقات التي تعترض عمل المجموعات الموضوعاتية مع بعض المصالح الخارجية»، و«مناقشة العروض وتقديم مقترحات رؤساء المصالح الخارجية والهيئات المنتخبة». ولم تُثر التوصيات لأنها في حاجة إلى التمحيص والنخل.

وفي كلمة السيدة الرئيسة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية ورزازات ذكر أن المناسبة «يؤسس لها سياق وظرف وملابسات أيضا، فوق أنه استهلال لتأسيس فعل ذي مواصفات تستجيب للعصر في هذا الإقليم الفتي، إقليم تنغير الأغر». ورأت أن لا جدوى من تفصيل القول في ما «قد تتضمنه المداخلات التي يستغرقها برنامج يومها»، ولكنها ابتغت الانطلاق «من الإطار العام لتركز المداخلات على الخاص، أو بالأحرى – تركز- على مجال الاشتغال الذي قد تتقاسمه اللجنة مع رؤساء المصالح الإقليمية، يلتقي فيه الجهوي مع الوطني وتلتقي فيه اللجنة الجهوية مع المصالح الإقليمية والجماعات المحلية، وما أكثر نقط التقاطع والالتقاء، لذا وجبت الالتقائية (La convergence)». وخالت أن الالتقائية هي فاقة اللجنة والمصالح الإقليمية والمنتخبين بإقليم تنغير، وتلك بيت القصيد. «فإذا كانت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تشتغل كاسية الفعل في الاتجاهات الثلاث، فإن فعلها غير مستقيم، ولن يخرج من مجال الكسب إلى مجال الإرادة والعقلنة، ما لم يلجم بالالتقائية، التي يضمنها رؤساء المصالح أنفسهم كشخصيات معنوية يمثلون المصالح الإقليمية والجماعات المحلية. ورأت مفيدا تفسير عمل اللجنة والتسطير على الالتقائية. وقالت «تشتغل اللجنة في ثلاث اتجاهات:

- الاتجاه الأفقي الذي قضى إعمال مخطط أعدته اللجنة في اجتماعها يوم السبت 25 من شهر فبراير 2012 بمدينة الرشيدية، وتعرض للتمحيص والمراجعة بقلعة مكونة يوم السبت 19 ماي 2012. وقد أنجز بعضه والباقي محتاج إلى بعض الوقت والإمكانيات، وسيرد ذلك مفصلا في المداخلة الأخيرة التي تنصب حول «حصيلة أعمال اللجنة».

- الاتجاه العمودي يحتم تنفيذ الأنشطة بتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كأنشطة التكوين وبعض الندوات الموضوعاتية، والعمل في الذاكرة، والمتحفية، والدعوة إلى التنسيق مع بعض البرامج».

واستركت بأن «الاقتصار على المخطط وفق الاتجاه الأفقي، وتنفيذ ما ينزل من فوق، من برامج المجلس وفق الاتجاه العمودي، يجعل اللجنة منعزلة عن محيطها متقوقعة لا تعالج، إلا ما أتاها في مضمون الشكايات، مبعوثة أو محمولة من زائر يختلف على الإدارة وطالما يبتغي المشافهة، لا التعبير الكتابي. لذلك حق العمل في اتجاه ثالث، ألي ارتدادي يقضي التنسيق مع المصالح الحكومية والجماعات المحلية، وذلك هو المسار الذي طفق المجلس يسلكه في الحال، ». وتروم اللجنة في المآل إن تحقق التواصل مع رؤساء المصالح الإقليمية والجماعات المحلية بإقليم تنغير، وحصل أخذ أخذ ميثاقهم، « ففي مجال حماية حقوق الإنسان حق القول، إن الأمر لا يقتصر على حماية حقوق الإنسان، وفق المطلوب، ووفق الظروف والملابسات، إذ اللجنة مدعوة لممارسة الاستباق، ووضع حد لكل ما من شأنه أن ينجر عنه انتهاك حقوق الإنسان، وضمان محاكمات عادلة، وحكامة أمنية، وتحقيق تواصل بين الإدارة والمواطن، وضمان الحق في الولوج إلى المعلومة، ولا يمكن بلوغ ذلك القصد إلا بإشاعة ثقافة حقوق الإنسان، والنهوض بها، وإثراء الفكر والحوار في كل قضايا حقوقية محضة أو ذات صلة بالديمقراطية، وفتح مجال للسجال بين مختلف الفاعلين المؤسساتيين والجمعويين». وأشارت «أن اللجنة كانت نظمت لقاء تواصليا مع رؤساء المصالح الإقليمية، والجماعات المحلية بورزازات يوم الجمعة 30 من شهر نونبر 2012، وعقب هذا اللقاء سينظم لقاءين آخرين أحدهما بإقليم زاكورة والثاني بإقليم الرشيدية».

وبعد تقديم التعريف بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، ثبت بعد الوقوف عند حصيلة أداء اللجنة أنه من المتعذر بمعزل عن الشراكة مع رؤساء المصالح الإقليمية والجماعات المحلية علما أن هناك مجهودات توقفت، إن لم نقل تكوقفت، بفعل مساعدة بعض الأطراف أهمها السلطة الإقليمية والنيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بإقليم تنغير. ولقد خلص اللقاء إلى اقتطاف توصيات مهمة ستعمم بعد تمحيصها، ويغلب أنها ستترجم في اتفاقيات شراكة مع اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بجهة الرشيدية ووزارات.

المغربيات " سحارات" وربي شاهد على ما أقول

عمر اوشن كود

الجمعة 29 نونبر 2013 -

ماذا سيكون الجواب لو طلب معلم من تلامذته كتابة موضوع إنشائي تحت عنوان: نساء قطر والبحرين والخليج متقدمات عن نساء المغرب.

بالطبع التلاميذ لا يعرفون جيدا أوضاع النساء في بلدان مثل هذه لكنهم بالتأكيد يعرفون أمهاتهم و جاراتهم و خالاتهم و شقيقاتهم ,, يعرفون جيدا ان المرأة في المغرب حققت مسافات طويلة في سباق الحواجز الطويل..

الغريب هو ما تخرج به بعض المنظمات والهيئات التي تصنف المغرب الند للند في مجال الحريات العامة وحقوق النساء مع بلدان مثل العربية السعودية وقطر والإمارات والبحرين وغيرها من المناطق التي يعرف مهتم مبتدأ أنها مناطق محظورة على المرأة في مجالات كثيرة ما عدا أن تتسوق وتستهلك وتضع الماكياج وتربي اللحم والشحم ..

المرأة عورة في كثير من هذه البلدان وممنوع عليها الاختلاط بالرجل او تقرير مصيرها. ومع ذلك تستغرب لسماع خرجات من منظمات تجد في السعودية او قطر فضاء للحريات ولتفجير طاقات المرأة وحريتها ..عجبي يا عجبي..

هل وصلنا إلى هذا الحد من العمى أم أن وراء الأكمة ما وراءها وأن حرير الخليج أفضل من برتقال المغرب وأسماكه..

نساء المغرب لسن في حاجة إلى شهادة من أحد..التاريخ أكبر شاهد. شهد فيهن شهادة اعتراف وتقدير التاريخ القديم والمعاصر

هي في الغالب تقارير مخدومة لحاجة في نفس يعقوب و في جيوبه..تتحدث عن المرأة المغربية و كأنها محتاجة لأن تتعلم الدروس من نظيرتها المشرقية الخليجية التي حققت بطولات وزعامات لا يشق لها غبار في المجالات السياسية و الحقوقية و المهنية.

المغربية تعيش في ظلمات الجهل والخليجية فاقت أنجيلا ماركيل ومارغريت تاتشر وأزابيل اليندي .

هي تقارير تنسى أو تتناسى عن عمد تاريخ المغرب الحقيقي ..تنسى مدونة الأسرة و تنسى المرأة المغربية التي تسوق الترامواي و القطار و طائرات الرحلات العابرة للقارات

هي إنشائيات تتناسى عن عمد أو عن جهل أن البلد الذي تتحدث عنه أنجب امرأة اسمها السيدة الحرة في الشاون و أخرى اسمها زينب شريكة حياة السلطان يوسف بن تاشفين و ما أدراك ما كنزة و ما أدراك ما يوسف بن تاشفين الذي أرسل جيوشه إلى الأندلس واعتقل حاكم اشبيلية الملك المعتمد بن عباد و جاء به الى أغمات نواحي مراكش ليقضي بقية حياته معتقلا منسيا..تلك حكاية أخرى.

للمغرب نساء لم يعرف الخليج مثيلات لهن مثل ثريا الشاوي التي كانت قائدة طائرة وهي تبلغ 19 سنة. ثريا أصلها من فاس و ماتت في ظروف غامضة في 1956 عبد الحق المريني مؤرخ المملكة كتب عنها مؤلفا.

بعيدا عن الطيران وفي مجال السوسيولوجيا والجامعة برزت فاطمة المرنيسي في سن مبكر منذ عام 1962 كباحثة من جامعة هارفارد.

في المغرب عندنا ملكات حكمن في التاريخ في عصر الامازيغ مثلنا مثل الفراعنة الذين كانت لهم نيفرتيتي وكليوباترا.

عندنا أيضا نساء وقعن في سن مبكرة عن عريضة المطالبة بالاستقلال التي قدمها فريق من النخبة الوطنية في عهد الحماية.

نساء المغرب الطبيبات والمهندسات والمحاميات والمعلمات والعاملات ونساء الأعمال وربات البيوت والمربيات وخادمات البيوت وغيرهن وغيرهن لا يحتجن إلى شهادة من منظمة مدفوعة الأجر لأنهن يسقن سيارتهن ويقررن مصيرهن بيدهن و لا يحتجن إلى شرطة أو رقيب أو رجل دين ليفتي في حياتهن.

هناك الحاجة الحمداوية و فاطمة الزحافة ونعيمة سميح و ثريا جبران و جيل كامل من النساء صعدن خشبة المسرح في سنوات كان فيها الخليج مجرد تلال رملية قبل خمسين سنة.

هل حدث مرة في تاريخ الخليج أن وقفت امرأة مثل ما وقفت فاظمة أوحرفو لتدلي بشهادة في سنوات الرصاص عن التعذيب و المأساة التي عاشتها في املشيل هناك خلف الجبال في الأطلس الكبير,

فاظمة اوحرفو أبكت السامعين تلك الليلة و أبكت معها كل المغرب. امرأة من معدن خاص نفيس.

اليوم هناك قاعة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان تسمى قاعة فاظمة أوحرفو. أقل واضعف الإيمان في مصالحة وانصاف تلك السيدة المناضلة في عمق المغرب العميق.

لا عقدة لا مع الخليج سوى حين يتحدث بعض المشارقة عن تلك المنطقة و كأنها أم الدنيا مع ان معظم تلك البلدان لم يكن لها أثر في الوجود قبل الحرب العالمية الأولى. هي ليست نظرة عنصرية تجاه تلك المنطقة المدللة عالميا بسبب آبار الغاز والنفط ..لكن هي الحقيقة التي يختزنها القلب والعقل و أرجو أن لا أمسي مخطئا في تقديري للأشياء و في إصدار الأحكام.

المغربيات "سحارات" هكذا يجمع و يطوي المشرقيون بنوع من البلادة حين يتعلق الحديث عن المغربية.

نعم حقيقية هن ساحرات طبعا لكن سحرهن هو تلك الخلطة التي يهرول عليها الخليجيون في المغرب ..سحر المغربيات يكمن في الأناقة والذوق الراقي وفي الجمال والذكاء والكفاءة والدينامية وفنون المطبخ وإعداد الدار والنظافة وهذه الأخيرة سر من أسرار تقدم الشعوب أو تأخرها.

المغربيات نظيفاااااات و ربي شاهد على ما أقول.

http://www.goud.ma/%E2%80%8E%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%B4%D8%A7%D9%87%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%A7-%D8%A3%D9%82%D9%88%D9%84_a37961.html

الصبار يعلن من طنجة انتهاء مرحلة الاعتقالات السياسية والتعسفية والاختطافات

طنجة: السعيد قدري

أعلن الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، انتهاء مرحلة الاعتقالات السياسية والتعسفية والاختطافات. وقال الصبار، في لقاء حضره بطنجة أول أمس السبت، إن المعتقلات المغربية باتت خالية من أي معتقل سياسي أو مختطف، واصفا الأمر بأنه تطور نوعي في مجال حقوق الإنسان السياسية والمدنية في المغرب، معلقا «أتحدى الجمعيات الحقوقية أن تثبت وجود أي معتقل سياسي أو مختطف في السجون المغربية خلال السنتين الأخيرتين».

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أبرز، في هذا اللقاء الهام، أن واقع التجربة المغربية في العدالة الانتقالية تعد من ضمن التجارب الوطنية الرائدة في العالم، مبرزا في نفس السياق انتقاده الشديد لكيفية قيادة الاحتجاجات التي يقوم بها المعطلون والتي يحتلون خلالها الشوارع، مبررا التدخل الأمني ضدهم.

وأورد الصبار أن حقبة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان مرحلة منتهية، إلا أنه اعترف بوجود تجاوزات ضد أفراد ومجموعات، وصفها بـ«الانزلاقات الفردية المعزولة»، قائلا إنها تحصل في كل دول العالم حتى في العالم المتقدم.

محمد الصبار أكد، في هذا اللقاء الذي عرف حضور عدد من المهتمين في ميدان حقوق الإنسان بالمغرب، أن تدخل عناصر الأمن في حق المعطلين المحتجين «الذين يقطعون الطريق ويحتلون مؤسسات عمومية»، أمر عادي، قائلا إن هذا النوع من الاحتجاجات يتسبب في عرقلة مصالح المواطنين، ويتم تفريق احتجاجات مماثلة بالطريق نفسها في أمريكا أو في دول أوربية.

ورغم إقراره بعدم وجود «تجربة مثالية للعدالة الانتقالية في العالم»، إلا أن الصبار اعتبر أن التجربة المغربية تظل «متميزة»، خاصة إذا ما قورنت مع تجارب دول أخرى في إفريقيا وأمريكا الجنوبية، معتبرا أن أهم ما ميز التجربة المغربية هو تطبيقها في ظل الاستقرار عبر استمرارية النظام السياسي نفسه، بالإضافة إلى شمولها انتهاكات حاصلة في مدة 43 سنة عكس دول أخرى تحدد فيها المدة المشمولة بتجربة العدالة الانتقالية في بضع سنوات، مؤكدا أن التجربة المغربية في العدالة الانتقالية استندت على 5 مرتكزات، تتعلق بمعرفة الحقيقة، ثم جبر الضرر، وتعويض ضحايا الانتهاكات، إلى جانب محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وأخيرا وضع إصلاحات مؤسساتية تضمن عدم تكرار سيناريو الانتهاكات.

وبخصوص مضامين وخصوصيات التجربة المغربية، أكد الأمين العام لمجلس حقوق الإنسان أنها نجحت بسبب تخصيصها لتعويضات أكبر للمرأة، وانتهاج أسلوب جبر الضرر الجماعي بالنسبة للمناطق التي طالها التهميش والعزلة لسنوات طويلة، كاشفا أن القيمة المالية المخصصة لعمليات جبر الضرر في التجربة المغربية، والمحددة في ملياري درهم، تعد الأعلى عالميا.

وقال الصبار إن تعويضات جبر الضرر خصصت لـ 20 ألف شخص من ضحايا الانتهاكات، وتشكل جزءا من مسلسل العدالة الانتقالية الذي تضمن أيضا الكشف عن مصير 760 ضحية من ضحايا سنوات الرصاص، وتحديد مقابر جماعية وإطلاق مشاريع لـ«حفظ الذاكرة».وفي ختام هذا اللقاء، شدد الصبار على أن دستور 2012 فعّل توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، بنصه على احترام حقوق الإنسان بمفهومها الكوني وتركيزه على الحكامة الأمنية، التي تعتبر ضمانا لعدم تكرار أخطاء الماضي، قائلا إن مسؤولية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تحملتها مؤسسات الدولة وليس الأفراد، إذ لم يكن ممكنا، حسب الصبار، محاكمة المتورطين بسبب غياب الأدلة وتقادم الانتهاكات.

الصبار ينقلب 180 درجة و يتحدى المغاربة الإتيان بإسم معتقل سياسي واحد خلال توليه أمانة مجلس حقوق الانسان

وضع 'محمد الصبار' الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان تحدياً قويا في وجه المغاربة ان هم قدموا إسم معتقل سياسي واحد خلال السنتين الاخيرتين.

وقال 'الصبار' الذي كان يتحدث خلال ندوة بطنجة حول 'التجربة المغربية في العدالة الانتقالية'، أن 'حقبة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان إنتهت'، مضيفاً، 'من قال أن في المغرب معتقلين سياسيين وإختطافات وتعذيب في السجون، لقد إنتهى الأمر.'

ووصف 'الصبار'، الذي كان من أشد المنتقدين لسياسة الدولة الحقوقية حينما كان محامياً و قيادياً بحزب 'الطليعة الديمقراطي'، وصف تعنيف المعطلين بالقوة بالامر العادي، لكون بقية دول العالم تعرف نفس الاحتجاجات و تفرق أيضاً بالقوة.'

http://www.rue20.com/news/item/25178

المجلس الوطني يرفع للملك حالة حقوق الإنسان بالمملكة الأسبوع المقبل

2013-12-02

يرفع المجلس الوطني لحقوق الإنسان هذا الأسبوع إلى الديوان الملكي تقريره السنوي حول حالة حقوق الانسان بالمملكة، بعدما انتهى من وضع لمساته الأخيرة حول صيغة التقرير والترجمات التي خضع لها للفرنسية والانجليزية والاسبانية ويتزامن رفع مجلس اليازمي لتقريره مع احتفال العالم باليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي يصادف 10 دجنبر من كل سنة. ويشكل إصدار هذا التقرير حدثا مهما سواء بالنسبة للمجلس نفسه أو بالنسبة للحكومة أو بالنسبة لمختلف الفاعلين في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي.

التفاصيل في أخبار اليوم لعدد الاثنين

http://www.watan24.net/b_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84_8113.html

... يجب تفادي أخطاء الماضي في الصحراء ومنها تطبيق توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

1 دجنبر 2013 الساعة 19:04

ركز وزير الخارجية صلاح الدين مزوار على امتلاك الجزائر مفاتيح تحرك البوليساريو في نزاع الصحراء، ودعا الى تطبيق قرارات المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتفادي توظيف البوليساريو لهذا الملف دوليا، وهو الملف الذي ألحق بالمغرب الكثير من الضرر دبلوماسيا.

وجاءت تصريحات صلاح الدين مزوار بصفته الحزبية "التجمع الوطني للأحرا" في اجتماع أمس السبت "للجنة المتابعة حول قضية الصحراء المغربية" بحضور منتخبي الحزب في الأقاليم الجنوبية وعضوة المكتب السياسي امباركة بوعيدة.

وتتميز تصريحات مزوار بنوع من الواقعية بعدما وصل ملف الصحراء الى وضع شائك للغاية. وفي هذا الصدد، اعترف أن وضع الملف دوليا شائك، واتهم الجزائر بتوظيف ترسانتها الدبلوماسية والمالية لتقويض وحدة المغرب والتحكم في جبهة البوليساريو حتى لا تترك لها هامش المناورات في المفاوضات.

وجاء في الورقة التي نشرتها الحزب حول الاجتماع في موقعه في شبكة الإنترنت" " كما أكد المزوار أن ملف القضية الوطنية يأخذ مسارا معقدا اليوم بدخول الجارة الشرقية على خط الهجوم المستمر على المغرب مهما كلفها ذلك من ثمن، لذا فان عرقلة مسلك للمفاوضات الرامية إلى إيجاد حل سياسي متفاوض حوله مرتبط بتحكم الجزائر في قرارات البوليساريو".

وتضمنت مقترحات صلاح الدين مزوار شقين، الأول وهو ضرورة تطبيق المجلس الوطني لحقوق الإنسان التوصيات في الصحراء لسحب ما وصفه "بالبساط من خصوم الوحدة الترابية" في المنتديات الدولية، حيث يراهون على الخروقات الحقوقية لضرب مصداقية المغرب. وعمليا، فملف حقوق الإنسان في الصحراء هو الذي ألحق أكبر ضرر بصورة المغرب لدى المنتظم الدولي.

والشق الثاني من الاقتراح هو ضرورة تحرك منتخبي الحزب في الصحراء وأساسا مده بمجموعة من المقترحات لتفادي ما وصفه بأخطاء الماضي.

http://www.saharadiario.com/news3663.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يرفض تشغيل الخادمات دون 18 سنة

الجمعة, 29 نوفمبر 2013 14:30

فاطمة الزهراء الراجي . عبر المجلس الوطني لحقوق الانسان يوم الجمعة 29 نوفمبر، عن رفضه لتشغيل خادمات البيوت دون 18 سنة، معتبرا الأمر "انتهاكا صارخا" لحقوق الطفل خاصة والإنسان بصفة عامة.

وجاء رفض المجلس، وفقا لبيان نشر على موقعه الاكتروني، اطلع عليه موقع "إنصاف بريس"، استجابة لطلب توصل به المجلس من لدن مجلس المستشارين حول موضوع تشغيل الأطفال والقاصرين في البيوت.

واقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان "تكييف أحكام مدونة الشغل في مشروع القانون من الجوانب المتعلقة باتفاقات العمل الجماعية، حماية الأمومة، ساعات العمل العادية، الراحة الأسبوعية والراحة التعويضية، علاوة على الأقدمية والضمانات التعاقدية".

هذا، وأبدى المجلس بوصفه هيئة حقوقية، رأيه في قضايا اجتماعية أخرى، من قبيل سن التقاعد، إذ جاء في نص البيان" نظرا لعدم وجود أي تقييم لصعوبة العمل المنزلي في السياق الاقتصادي والاجتماعي الوطني، يقترح المجلس اعتماد أحكام سن التقاعد المنصوص عليها في مدونة الشغل التي تحدد سن التقاعد في 60 سنة".

ويرى المجلس أنه "لابد من التنصيص صراحة في مقتضى عام يتم إدراجه ضمن مقتضيات مشروع القانون على بعض الضمانات الأساسية المتعلقة بحقوق العمال المنزليين، خاصة الحرية النقابية والحق في التنظيم، المساواة في الأجور، التسجيل في الضمان الإجتماعي، التغطية الصحية الأساسية"، مضيفا . أنه لابد من "تحديد الأجر وطريقة حسابه ومعدل الأجور أو التعويض عن ساعات العمل الإضافية، وساعات العمل العادية والإجازة السنوية المدفوعة، الأجر وفترات الراحة اليومية والأسبوعية والأكل والسكن.

http://www.insafpress.com/society/104-news-society/19177--------18-.html

العرب
alarab.co.uk
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

زهور المدغري العلوي.. راعية الحقوقيات المغربيات واصلت نضالها إلى آخر رمق في حياتها

زهور العلوي تُعدّ رمزا من رموز الحركة النسائية بالمغرب حيث كرمت لمرات عديدة من قبل هيئات حقوقية وسياسية ونسائية وتوجت كامرأة السّنة لمرتين.

01/12/2013، العدد: 9396، ص(20)]

توفيت يوم الجمعة 22 نوفمبر الباحثة والمناضلة الحقوقية المغربية زهور المغربي، وتم تشييع جثمانها في اليوم الموالي، برحيلها تركت لوعة وفراغا في مجال النضال لأجل حقوق المرأة في المغرب وفي العالم العربي وفي وجدان أفراد عائلتها وأصدقائها والمقربين منها.بعد صراع طويل مع المرض رحلت الحقوقية زهور العلوي بإحدى المصحات بالرباط، وتعتبر الفقيدة من الرعيل الأول للحركة الديمقراطية بالمغرب ومن الرائدات الأوائل اللواتي ولجن في مجال التعليم وعملن فيه، كما تصنف من المناضلات الأوائل في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ومن مؤسسي العديد من الهيئات والمنظمات الحقوقية والنسائية العريقة والعتيدة بالمغرب، حيث تبوأت مراكز القيادة في الكثير منها لعدة سنوات من قبيل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، واتحاد العمل النسائي، ومركز محاربة العنف ضد النساء (لارميطاج)، كما كانت عضوا في هيئة تحرير جريدة 8 مارس.وتعتبر العلوي رمزا من رموز الحركة النسائية بالمغرب حيث كرمت لمرات عديدة من قبل هيئات حقوقية وسياسية ونسائية وتوجت كامرأة السنة لمرتين.ونقل جثمان الراحلة إلى مثواه الأخير بمقبرة الشهداء بالرباط حيث ووري الثرى في موكب جنائزي حضره، إلى جانب أفراد أسرة الفقيدة وذويها، على الخصوص، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بسيمة الحقاوي، ووزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، عبد السلام الصديقي، وعدد من زعماء الأحزاب السياسية وفعاليات حقوقية وفكرية وثقافية.كما بعث الملك محمد السادس برقية تعزية إلى أفراد أسرة الباحثة والمناضلة الحقوقية معربا فيها عن تعازيه لنجلتي الراحلة بهية وكنزة، ومن خلالهما لجميع أفراد أسرتها ولعائلتها الحقوقية الوطنية والدولية.وورد في نص البرقية "إننا لنستحضر، بكل تقدير، ما كانت تتحلى به الفقيدة العزيزة من خصال النزاهة الفكرية والأخلاقية، وروح الوطنية الصادقة، مما جعلها في طليعة الوطنيات الغيورات، اللائي نذرن حياتهن لنصرة قضايا الإنسان العادلة، سواء من خلال انخراطها، وهي ما تزال في ريعان شبابها في صفوف الحركة الوطنية، أو كمناضلة حقوقية مشهود لها بالثبات على المبادئ، والعطاء المتميز في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وعن حقوق المرأة بصفة خاصة، في سبيل النهوض بأوضاعها وتبويئها المكانة الجديرة بها في المجتمع، دافعها في ذلك إيمانها العميق بحتمية تكريس ثقافة المواطنة، وصون كرامة الإنسان وحرياته". ولعل هذه الكلمات تكون بمثابة اعتراف من أعلى هرم السلطة في الدولة المغربية بنضالها ومكانتها في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

وعن رحيلها تقول رفيقاتها من الناشطات المغربيات إن النضال النسائي حزين برحيل رائدة الحركة النسائية المغربية، وقد توفيت عن عمر يناهز 73 عاما، أمضت معظمها في مسيرة حافلة بالعطاء في مجال حقوق الإنسان مهتمة أساسا بدعم حقوق المرأة والدفاع عنها، ذلك أنها من المناضلات المغربيات اللاتي أسسن أول حركة نسائية في المغرب، كما أسهمت بفاعلية في تأسيس جريدة 8 مارس النسائية، في الثمانينات، حيث ناضلت بالقلم عن قناعتها من خلال مقالات عديدة بخصوص حقوق المرأة.

واختارت إلى جانب النشاط الحقوقي العمل في سلك التربية والتعليم فامتهنت تدريس الفلسفة، وبذلك ابتعدت عن العمل في المجال السياسي، فوهبت حياتها للنهوض بوضعية المجتمع والمرأة والأسرة دون طموح مادي أو سعي لتحقيق مكاسب سياسية من وراء ذلك، ويصفها المقربون منها بالزهد في الحياة والعطاء بلا حدود، وهي الخصال التي جعلت مختلف الحساسيات السياسية والاجتماعية المغربية تلتف حولها.

وتركت زهور العلوي وراءها إرثا نضاليا شهد لها به الجميع امتد من مقاومة الاستعمار الفرنسي إلى الدفاع عن ترسيخ حقوق الإنسان في المغرب؛ ولأنها من المناضلات البارزات في المغرب فقد عانت من الاعتقال في فترة الاستعمار وتحملت مشاق سوء المعاملة والعنف، وهو ما أكسبها شخصية قوية مبتسمة عازمة على المضي قدما في الرقي بالإنسان، فهي مُؤَسسة اتحاد العمل النسائي. وهذا الاتحاد هو منظمة غير حكومية نشأت عبر مجموعة 8 مارس التي كانت تصدر جريدة شهرية تحمل نفس الاسم، وأشرفت المجموعة على تنظيم عدة أنشطة تمثلت في ندوات، وموائد مستديرة، وورشات عمل، و لقاءات تتمحور جميعها حول قضايا المرأة وحقوق الإنسان.. في جميع المدن المغربية، لتتحول فيما بعد إلى حركة نسائية أدت إلى ميلاد اتحاد العمل النسائي في مارس 1987. وقد عمل هذا الاتحاد على تحسيس النساء والرأي العام والمجتمع المدني، وتعبئة النساء ضد كل أشكال التهميش والميز على أساس الجنس.

ويتوخى اتحاد العمل النسائي تحقيق أهداف متعددة من أهمها القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء والعمل على صياغة قوانين جديدة تضمن حقوقهن، وإلغاء أو تعديل كل القوانين التي تكرس الحيف تجاه النساء، وكذلك محاربة العنف ضد النساء والأطفال، بالإضافة إلى تكريس وإشراك المرأة في مواقع القرار وضمان التكافؤ في فرص العمل وفي الترقية المهنية وفي احتلال مناصب المسؤولية.

وهذه الأهداف والمبادئ هي ذاتها التي تتبناها الباحثة زهور العلوي وتناضل لأجلها، وقد دونت اسمها بحروف لن تمحى من ذاكرة من عايشها، ولا من لائحة النضال المغربي الذي لطالما سجلت حضورها في مختلف محطاته.

الحقوقية زهور أصيلة مدينة فاس المغربية آمنت عائلتها بالتعليم فكان فيه مفتاح نجاحها، والدتها ربة بيت ووالدها شيخ طريقة صوفية، استقر بفاس رغبة في تلقي العلم بإحدى أقدم الجامعات الإسلامية، جامعة القرويين.

وجمعت العلوي بتميز بين الالتزام الديني العميق الذي استمدته من منشئها الديني تحت رعاية والدها وبين الانفتاح الذي زرعه فيها نضالها وتكوينها الاشتراكي وهذان المكونان جعلا منها شخصية فريدة، حيث يتذكرها أصدقاؤها عندما كانت تصعد منبر جامعة القرويين، حاملة للقرآن الكريم، وملقية للشعارات المطالبة بجلاء فرنسا عن الأرض المغربية، وفي شبابها كانت عضوة في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب حيث تحملت أولى مسؤوليات حياتها في مكتبه التنفيذي، إلى جانب عدد من الرجال ممن أصبح لهم دور في الدولة المغربية اليوم.

كانت ممّن مستهن شظايا وشائعات التكفير حين خاضت حملة المليون توقيع من أجل إصلاح مدونة الأحوال الشخصية عام 1992، لأن إيمانها بالمساواة وبجدارة الفكر النسائي الذي ترى أنه لا يتعارض مع مقاصد الإسلام، جعل المتزمتين والمحافظين من ذوي العقول الذكورية ضيقة الآفاق يكفرونها، إلا أنها كانت تردد دوما مقولة تختزل فيها فكرها الديمقراطي المنفتح والمؤمن إيمانا فعليا بحق الاختلاف فتقول: "قد تفرقنا العقائد والسياسة والاجتهادات، ولكن يجمعنا الوطن والإنسان..".

وفي محاضرة ألقتها قبل وفاتها، في نهاية عام 2012 بعنوان "حقوق الإنسان بين الكونية والخصوصية" في لقاء نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمدينة القنيطرة، شدت زهور العلوي انتباه الحضور بمداخلة ألقت خلالها الضوء على جدلية الكونية والخصوصية التي تتجاذب حقوق الإنسان، معتبرة أن المجتمع الدولي حقق إنجازا ملحوظا على المستوى القانوني والمؤسساتي في هذا المجال، غير أن هذا الإنجاز لم يرافقه تحول حقيقي وشامل في الواقع، إذ بقيت الأوضاع الفعلية للإنسان والجماعات بعيدة عن المثل العليا المعلنة، وركزت العلوي على أهمية الخصوصية في المجتمعات المسلمة مستشهدة بآيات قرآنية وأحاديث شريفة سباقة لتثبيت الحقوق في حياة الإنسان.

زهور العلوي ابنة العاصمة العلمية فاس رسمت مسارا حافلا بالمواقف الجريئة، وتبنت قضايا حقوق الإنسان وعلى رأسها قضية المرأة والاعتقال السياسي وحرية الرأي والتعبير، وقاست شدائد القمع وتحملت صنوف المضايقات والاستفزاز التي تعرض لها المناضلون والمناضلات في سنوات الجمر والرصاص.

وفي أصدق ما يمكن أن يقال عن مسيرتها الحقوقية بامتياز، وكتأبين لها تقول صديقتها التي قضت معها سنوات طويلة من العمل المشترك، الناشطة الحقوقية لطيفة البوحسيني: "كانت علامة مميّزة من جيل النساء اللواتي انشغلن بإصلاح القوانين التمييزية، لقد انتزعت الراحلة من خلال مواقفها وقوة حججها وصدق سريرتها احترام الجميع، وكانت من تلك النخبة النسائية التي جعلت الصوت النسائي قادرا على فرض نفسه في ظروف كانت العقلية الذكورية لا تتصور حضور النساء إلا في فضاء الإنجاب بدل الإنتاج والإبداع".

http://www.alarab.co.uk/?id=9617

خادمات البيوت القاصرات في المغرب

"المجلس الوطني لحقوق الإنسان" يصف الأمر بالـ"انتهاك الصارخ"

المغرب يُلبي توصيات مُنظمة "هيومن رايتس ووتش" بشأن حقوق الطفل

الجمعة, 29 تشرين2/نوفمبر 2013

محمد عبيد

شدّد "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"(هيئة رسمية) زوال الجمعة، عن رفضه لتشغيل الأطفال والقاصرين كخدم للبيوت دون 18 عام، واصفًا الأمر كونه "انتهاكًا صارخًا" لحقوق الطفل، خصوصًا والإنسان بصفة عامة.

وجاء رفض المجلس، وفقًا لبيان صادر "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، اطلع "المغرب اليوم" على نسخة منه، استجابة لطلب توصل به المجلس من لدن مجلس المستشارين بشأن موضوع تشغيل الأطفال والقاصرين في البيوت. وتلبيةً لتوصيات منظمات دولية، معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان في العالم، من بينها منظمة "هيومن رايتس ووتش" الدولية، والتي أعدت تقريرًا مفصلاً عن أوضاع تشغيل الأطفال والقاصرات كخدم في البيوت، وشدّدت في توصياتها على تجريم الظاهرة، والإسراع في تقنينه بما يراعي مبادئ حقوق الأطفال.

واقترح المجلس "تكييف أحكام مدونة الشغل في مشروع القانون من الجوانب المتعلقة باتفاقات العمل الجماعية، حماية الأمومة، ساعات العمل العادية، الراحة الأسبوعيّة والراحة التعويضيّة، علاوة على الأقدميّة والضمانات التعاقديّة".

http://www.almaghribtoday.net/main1/20131129/161844.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان: يجب منع تشغيل خادمات البيوت دون 18 سنة

الْجُمُعَة 29 نونبر 2013

أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان على ضرورة منع تشغيل خادمات البيوت دون 18 سنة.

وأشار المجلس في بيان له نشر بموقعه الالكتروني إلى أن رأيه حول مشروع القانون في هذا الإطار يعد استشاريا بناء على طلب من مجلس المستشارين ، مقترحا أن يتم "تكييف أحكام مدونة الشغل في مشروع القانون من الجوانب المتعلقة باتفاقات العمل الجماعية، حماية الأمومة، ساعات العمل العادية، الراحة الأسبوعية والراحة التعويضية، علاوة الأقدمية والضمانات التعاقدية".

وبالنسبة لسن التقاعد، قال المجلس "نظرا لعدم وجود أي تقييم لصعوبة العمل المنزلي في السياق الاقتصادي والاجتماعي الوطني، يقترح المجلس اعتماد أحكام سن التقاعد المنصوص عليها في مدونة الشغل التي تحدد سن التقاعد في 60 سنة".

ويرى المجلس انه "لابد من التنصيص صراحة في مقتضى عام يتم إدراجه ضمن مقتضيات مشروع القانون على بعض الضمانات الأساسية المتعلقة بحقوق العمال المنزليين، خاصة الحرية النقابية والحق في التنظيم، المساواة في الأجور، التسجيل في الضمان الاجتماعي، التغطية الصحية الأساسية"، مضيفا انه لابد من "تحديد الأجر وطريقة حسابه ومعدل الأجور أو التعويض عن ساعات العمل الإضافية وساعات العمل العادية والإجازة السنوية المدفوعة الأجر وفترات الراحة اليومية والأسبوعية والأكل والسكن".

http://www.alyaoum24.com/akhbar/--%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86--%D9%8A%D8%AC%D8%A8-%D9%85%D9%86%D8%B9-%D8%AA%D8%B4%D8%BA%D9%8A%D9%84-%D8%AE%D8%A7%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D9%88%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%86--18-%D8%B3%D9%86%D8%A9-/4954#.UpyuQMRT7VZ

صحيفة
الناس
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

محمد الصبار: لا وجود لحالة اختطاف واحدة ولا لمعتقلين سياسيين

4713

طنجة : نوفل الخمليشي

أكد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس السبت بطنجة، حصول تطور نوعي في مجال الحقوق المدنية والسياسية بالمغرب، متمثلة في غياب الاختطافات، والاعتقالات التعسفية، وغياب أي معتقل سياسي، مشيرا إلى أنه «يتحدى أي جمعية بخصوص حصول حالة اختطاف واحدة خلال السنتين المنصرمتين وهو ما يعني نهاية الانتهاكات الجسيمة»، لكنه أقر في الآن نفسه باستمرار الانتهاكات العادية الناجمة عن انزلاقات فردية، التي تحصل في دول غربية عدة، وكذا عدم تمتع المغاربة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية نظرا لكلفتها المادية العالية. وانتقد محمد الصبار، في ندوة حول «واقع التجربة المغربية في العدالة الانتقالية ضمن التجارب الوطنية في العالم» بشدة بعض الأشكال الاحتجاجية من طرف فئات المعطلين وغيرها، كقطع الطريق، واحتلال مؤسسات الدولة، نظرا لكونها تعطل مصالح المواطنين، وهي أمور مرفوضة يتدخل الأمن لفضها بالقوة ليس فقط في المغرب بل في دول غربية ضاربا سبانيا، والولايات المتحدة الأمريكية خلال فض تجمع محتجين في ساحات عمومية. ودافع محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن التجربة المغربية في تدبير الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، من خلال عمل هيأة الإنصاف والمصالحة التي اعتبر أنها تجربة متميزة بالمقارنة مع تجارب دولية في كل أمريكا اللاتنية وإفريقيا، مؤكدا أن معالجة ملف الانتهاكات جرى ضمن المسار السياسي والدستوري، وفي ظل الاستقرار، عكس باقي التجارب التي شهدت انهيار أنظمة سياسية.

وحرص محمد الصبار على التأكيد أنه «لا توجد تجربة نموذجية عالمية، بالنظر لكل تجربة سياقها التاريخي الخاص ولا يمكن إسقاط تجربة على بلد معين، لكن تميز التجربة المغربية يتمثل في المدة الزمنية للانهتاكات في 43 عاما عكس دول في أمريكا اللاتينية ذات المدة الزمنية القصيرة، والكلفة المالية الأعلى عالميا في جبر الضرر الفردي والجماعي التي بلغت 200 مليار سنتيم، حيث خصصت كتعويضات لأزيد من عشرين ألف شخص، كما ترتكز المقاربة المغربية على خمس ركائز، بداية بمعرفة الحقيقة، وجبر الضرر وتعويض الضحايا، والمحاسبة والمساءلة، وإصلاح المؤسسات لضمان عدم التكرار. وأضاف الصبار، في السياق نفسه، أن المغرب اعتمد النوع الاجتماعي في التعويض عكس باقي تجارب دول العالم، حيث قدرت للنساء تعويضات أكبر نظرا لخصوصية المرأة، بالإضافة إلى جبر الضرر الجماعي لمناطق جغرافية معينة عانت الإهمال والحصار لعوامل مختلفة، مبرزا حصول تقدم كمي في مجال الكشف عن الحقيقة حيث جرى تحديد مصير 760 شخصا من مجهولي المصير، واكتشاف مقابر جماعية، ومشاريع حفظ الذاكرة.

وبخصوص مآل توصيات الهيأة، أوضح الصبار أن الوثيقة الدستورية تعد خير دليل على تفعيل التوصيات، حيث نصت بنوده على حضور قوي لحقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها عالميا ونص على حمايتها، بالإضافة إلى نص دستور فاتح يوليوز على مقتضيات الحكامة الأمنية، فيما اعتبر الحديث عن الإفلات من العقاب ومحاكمة المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان الماضية غير ممكنة، نظرا لعوامل مختلفة منها التقادم، وغياب الأدلة، وكذا تحميل مسؤولية الانتهاكات لمؤسسات الدولة وليس لأفراد بعينهم.

تشغيل الأطفال يعد ظاهرة قروية بامتياز في البلاد

توصية حقوقية في المغرب بتجنب تشغيل من تقل أعمارهم عن 18 سنة في البيوت

أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب في إطار رأي استشاري حول مشروع قانون يتعلق بـ«حماية حقوق العمال المنزليين ومنع استخدام الأطفال بالمنازل»، بتحديد السن الدنيا للعمل في خدمة المنازل بـ18 سنة حسبما ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية.

وقال بيان للمجلس أمس إنه أصدر رأيا استشاريا بطلب من مجلس المستشارين حول مشروع قانون بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين، يرمي بشكل خاص إلى حماية حقوق هذه الفئة من العمال ومنع عمل الأطفال بالمنازل الذي يطال بالخصوص فتيات صغيرات السن. وأوصى المجلس حسب البيان بـ«أن يحدد مشروع القانون المذكور السن الدنيا للاستخدام في العمل المنزلي بـ18 سنة». كما اقترح المجلس «تكييف أحكام مدونة (قانون) الشغل في مشروع القانون المذكور من قبيل الجوانب المتعلقة باتفاقات العمل الجماعية، وحماية الأمومة، وساعات العمل العادية، والراحة الأسبوعية، والراحة التعويضية، علاوة على الأقدمية والضمانات التعاقدية». وبالنسبة لسن التقاعد تقول توصية المجلس «ونظرا لغياب أي تقييم لصعوبة العمل المنزلي في السياق الاقتصادي والاجتماعي الوطني، يقترح المجلس اعتماد أحكام سن التقاعد المنصوص عليها في مدونة الشغل التي تحدد سن التقاعد بـ60 سنة». وأكد المجلس على ضرورة «التنصيص صراحة» على «الحرية النقابية والحق في التنظيم والمساواة في الأجور والتسجيل في الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية الأساسية». إضافة إلى ذلك شملت توصية المجلس أمورا تتعلق بنموذج عقد العمل، مع تحديد الأجر وطريقة حسابه ومعدل الأجور أو التعويض عن ساعات العمل الإضافية وساعات العمل العادية والإجازة السنوية المدفوعة الأجر وفترات الراحة اليومية والأسبوعية والأكل والسكن». وقال بيان المجلس إن هذه التوصية جرى إعدادها بناء على «دراسة مقارنة للنصوص القانونية المنظمة للعمل المنزلي في عدد من البلدان»، إضافة إلى «لقاءات تشاورية مع منظمات غير حكومية وطنية ودولية ومهنية ونقابات». وحسب آخر إحصائيات أدلت بها جمعيات المجتمع المدني المتتبعة لعمالة الأطفال في المنازل، فإن عدد الخادمات الصغيرات بالمغرب يتراوح بين 50 و80 ألفا، 60 % منهن يقل سنهن عن 12 عاما، وهي مرحلة من العمر يفترض أن يكن فيها في المدرسة. وتفيد الإحصائيات أيضا بأن 75%

من المشغلين والمشغلات ينتمون إلى الفئات الميسورة بمستوى تعليمي جامعي وهم على علم بمنع تشغيل الأطفال وكذا بحقوقهم الأساسية. واستنادا إلى دراسة نشرتها المندوبية السامية للتخطيط (حكومية) في 2013، فإن تشغيل الأطفال في المغرب يعد ظاهرة قروية بامتياز، علما بأن تسعة أطفال من أصل عشرة أطفال يشتغلون (91.7 %) ينحدرون من أوساط قروية، وتشكل الفتيات نسبة 46.7 % منهم.

لحسن–ب

http://elraaed.com/ara/maghreb/36436-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A8%D8%AA%D8%AC%D9%86%D8%A8-%D8%AA%D8%B4%D8%BA%D9%8A%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D9%82%D9%84-%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%87%D9%85-%D8%B9%D9%86-18-%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D9%88%D8%AA.html

انطلاق فعاليات جائزة ناشئة الفكر الحقوقي المنظمة من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش–آسفي

بلاغ صحفي .

في إطار فعاليات جائزة ناشئة الفكر الحقوقي التي تشرف على تنظيمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش–آسفي بشراكة مع الأكاديميتين الجهويتين للتربية والتكوين بكل من مراكش–تانسيفت–الحوز، و دكالة–عبدة، سيتم يوم الأحد فاتح دجنبر 2013 تنظيم المرحلة النهائية من مباريات هذه الجائزة، و ذلك بثانوية "أبو العباس السبتي" بمراكش ابتداء من الساعة التاسعة صباحا.

وستعرف هذه المرحلة مشاركة 53 تلميذا وتلميذة تم اختيارهم من المتفوقين في المرحلة الثانية (الإقليمية). وسيتبارى هؤلاء التلاميذ بخصوص جزء من النصوص التي يضمها كتاب "في التأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان" الذي صدر مؤخرا عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان و أعده الأساتذة: محمد سبيلا، عبد السلام بن عبد العالي ومصطفى لعريصة.

كما ستتم عملية تصحيح أوراق الامتحانات في نفس اليوم (1 دجنبر 2013) بمقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش، لتعلن النتائج رسميا يوم الإثنين 2 دجنبر 2013 على مستوى الأكاديميتن بالجهتين (مراكش–تانسيفت–الحوز، دكالة–عبدة).

http://www.almassaia.com/ar/news.php?action=view&id=7649
http://www.dafatir.net/vb/showthread.php?p=947083#post947083

Aujourd'hui Le Maroc

Travail domestique

L'âge minimum à 18 ans, la retraite à 60 ans

Laila Zerrour
lzerrour@aujourdhui.ma

3056/8

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) vient d'émettre son avis sur le projet de loi n° 12-19 relatif au travail domestique suite à une saisine de la Chambre des conseillers. L'une des recommandations majeures qui en ressort est l'âge minimum d'admission au travail domestique qui a été fixé à 18 ans. Le Conseil a également proposé de transposer ou d'adapter des dispositions du code du travail relatives à la convention collective de travail, à la protection de la maternité, la durée normale de travail, le repos hebdomadaire, la prime d'ancienneté et les garanties contractuelles des travailleurs domestiques. Par ailleurs, le CNDH propose d'arrêter l'âge de la retraite à 60 ans et ce conformément au code du travail.

Parmi les autres mesures importantes, le Conseil estime qu'il est primordial de réunir plusieurs garanties aux travailleurs, notamment la liberté syndicale et le droit d'organisation, l'égalité des salaires, l'immatriculation à la Sécurité sociale et la couverture médicale de base dans une disposition à insérer dans le projet de loi. Le Conseil a jugé important d'intégrer des clauses dans le contrat de travail. Celui-ci doit contenir plusieurs mentions : le type de travail à effectuer, la rémunération, son mode de calcul et la périodicité des paiements, le taux de rémunération ou la compensation des heures supplémentaires, la durée normale de travail, le congé annuel payé et les périodes de repos journalier et hebdomadaire, la période d'essai ou encore la description de tout logement fourni. Le CNDH recommande la possibilité pour les inspecteurs du travail d'introduire un recours au tribunal pour demander la déclaration de nullité de tout contrat qui n'est pas conforme au code du travail et à la loi spécifique régissant le travail domestique. Enfin, le projet de loi doit définir des conditions minimales d'hébergement décent. Cet avis consultatif a été émis quelques jours après l'envoi d'une lettre de l'ONG américaine Human Rights Watch au ministre de l'emploi et des affaires sociales Abdeslam Seddiki. L'ONG appelle à une révision du projet de loi pour qu'il soit conforme aux normes internationales. «*Les travailleurs domestiques marocains sont exclus du droit du travail, ce qui signifie qu'ils n'ont aucun droit reconnu en matière de limitation de leurs horaires, ou même de jour de repos hebdomadaire*», avait déploré Tamara Alrifai, Directrice du plaidoyer et de la communication pour le Moyen-Orient et l'Afrique du Nord chez Human Rights Watch. Et d'ajouter : «*Le Parlement marocain dispose d'une opportunité unique pour mettre fin à l'exploitation des travailleurs domestiques, en modifiant le projet de loi pour l'aligner sur les normes fixées par l'Organisation internationale du travail*» . Ce n'est pas la première fois que l'ONG américaine interpelle le gouvernement. En 2012, elle avait publié un rapport alarmant sur le travail des enfants domestiques en dénonçant les salaires dérisoires, les horaires de travail excessifs, les violences physiques et verbales ainsi que le non-respect des dispositions de la législation marocaine qui interdit le travail des enfants de moins de 15 ans.

AL BAYANE

El Yazami, président du CCME

En reconnaissant la double citoyenneté, la Constitution de 2011 consacre l'ouverture du Maroc

4/12/2013

En reconnaissant la double citoyenneté pour les Marocains résidant à l'étranger, la Constitution de 2011 consacre l'ouverture du Maroc, a affirmé, samedi à Paris, le président du Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME), Driss El Yazami.

La Constitution de 2011, qui a intégré cinq articles réservés aux migrants, souligne également que les doubles nationaux doivent être des passerelles entre les sociétés des deux rives, a indiqué M. El Yazami, lors d'une rencontre avec des associations des Marocains de France.

Il s'est en outre arrêté sur l'histoire de l'immigration marocaine en France qui remonte à la première guerre mondiale, soulignant que les Marocains de l'Hexagone ont participé à faire l'histoire de leur pays d'origine.

M. El Yazami a également rappelé la participation remarquable des Marocains à la libération de la Corse, dont le 70-ème anniversaire a été célébré récemment en présence de SAR le prince Moulay Rachid et du président français François Hollande.

Pour le président du CCME, les Marocains de France doivent, tout en gardant leur particularité, peser et agir dans le pays d'accueil ainsi que participer au développement du pays d'origine.

M. El Yazami, également président du Conseil national des droits de l'Homme, a, d'autre part, mis en avant la singularité du modèle démocratique marocain, soulignant que le Royaume est un pays qui a reconnu son pluralisme et sa diversité à travers notamment la constitutionnalisation de la langue amazighe.

Le Maroc, qui a également regardé son passé en créant l'Instance équité et réconciliation, mène un processus de réformes de manière progressive, tout en discutant pacifiquement des problèmes et des défis, a-t-il dit. Pour sa part, le secrétaire général du ministère chargé des Marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration, Abdelfattah Sahibi a rappelé les différents programmes réalisés au profit de cette communauté et qui touchent différents volets.

Il a en ce sens insisté sur l'importance du volet culturel qui, a-t-il dit, permet aux Marocains du monde de rester attachés au pays d'origine, mettant l'accent sur le rôle de la société civile en tant que partenaire essentiel des actions menées par ce département aussi bien dans les pays d'accueil que celui d'origine.

M. Sahibi a souligné l'importance du rôle que joue le tissu associatif en tant que pilier de la vie sociale et culturelle dans les pays d'accueil, faisant savoir que le ministère a mis en place des programmes d'appui et de renforcement des capacités de ces associations.

Le département chargé des Marocains résidant à l'étranger soutient également les membres de cette communauté qui veulent monter des projets dans le pays d'origine à travers un programme d'accompagnement des investisseurs, a-t-il dit.

Cette rencontre a été l'occasion de débattre de préoccupations et attentes des Marocains résidant en France dont la problématique des retraites et la question de la représentativité politique dans le pays d'origine.

Driss El Yazami : "Au Sahara, le Maroc n'a rien à cacher"
02/12/2013 à 09:21 Youssef Aït Akdim

Si la situation des droits de l'homme dans les provinces du sud n'est pas parfaite, le Maroc s'est largement donné les moyens de l'améliorer, plaide, loin de toute polémique, Driss El Yazami. Un ancien militant "passé de Mao à M6". Interview.

La récente passe d'armes entre Rabat et Alger autour des droits de l'homme au Sahara transpose sur un nouveau terrain la rivalité entre deux pays que tout semble opposer. Fin octobre, Abdelaziz Bouteflika soufflait sur les braises de cette fâcherie. Dans un message lu en son nom à Abuja par son ministre de la Justice, Tayeb Louh, le président algérien a défendu "la nécessité de mettre en place un mécanisme international de suivi et de surveillance des droits de l'homme au Sahara occidental". Et d'ajouter : "Les violations massives et systématiques des droits de l'homme qui ont lieu à l'intérieur des territoires occupés [...] ne seraient [sic] laisser la communauté internationale indifférente." La réaction marocaine n'a pas tardé. Riposte médiatique, politique, mais aussi royale. Mohammed VI a en effet consacré son discours de la Marche verte au dossier du Sahara : un ton musclé à destination des voisins - sans les citer -, l'occasion aussi d'annoncer le nouveau modèle de développement des provinces du Sahara. Un mélange de fermeté et d'ouverture qui caractérise la diplomatie marocaine.

Driss El Yazami n'est pas diplomate. Président du Conseil national [marocain] des droits de l'homme (CNDH) depuis sa création au printemps 2011, il préfère parler de son domaine d'expertise et d'action. Cet ancien maoïste a vécu en exil, en France. Jusqu'au début des années 2000, El Yazami a été très actif au sein d'ONG internationales de droits de l'homme et pour écrire l'histoire de l'immigration. Ancien secrétaire général de la Fédération internationale des ligues des droits de l'homme (FIDH), il a accepté de travailler à l'intérieur du système. Entre 2004 et 2006, il a été membre de l'Instance Équité et Réconciliation (IER), chargé notamment des enquêtes. À la tête du CNDH, il essaie de concilier militantisme, management de projets et contraintes institutionnelles. Non, il ne souhaite pas répondre aux derniers propos de son vis-à-vis algérien. Le 17 novembre, Me Farouk Ksentini, président de la Commission nationale consultative de promotion et de protection des droits de l'homme, a jugé "l'élection du Maroc au Conseil des droits de l'homme de l'ONU tout à fait injustifiée et totalement inopportune", qualifiant le Maroc de "narco-État". Pour la période 2014-2016, les deux pays siégeront à ce même conseil. Ambiance.

Jeune Afrique : L'idée d'étendre le mandat de la Mission des Nations unies pour l'organisation d'un référendum au Sahara occidental (Minurso) à la surveillance des droits de l'homme revient avec insistance depuis quelques années. Comment en est-on arrivé là ?

La position exprimée par Washington à l'occasion du dernier rapport du secrétaire général de l'ONU montre que le sujet d'étendre le mandat de la Minurso aux droits de l'homme est récurrent et prend de l'ampleur.

Driss El Yazami : Il serait fastidieux de retracer tout l'historique. Pour faire court, cette question a fréquemment été soulevée dans de nombreux rapports d'ONG. Pas par toutes les ONG, d'ailleurs. Elle est aussi le fait d'activistes et du Polisario, voire récemment d'Alger. Enfin, la position exprimée par Washington à l'occasion du dernier rapport du secrétaire général de l'ONU montre que le sujet est récurrent et prend de l'ampleur.

Pourquoi la Minurso contrôlerait-elle les droits de l'homme ?

Certains partisans de l'extension du mandat de la Minurso prétendent que toutes les missions de maintien de la paix de l'ONU comportent un volet "droits de l'homme". C'est inexact. Au sens strict, la Minurso n'a ni cette fonction ni ce mandat. Nous n'avons pas besoin de mécanisme permanent de la Minurso pour surveiller les droits de l'homme, nous avons besoin de citoyens capables de défendre leurs droits par eux-mêmes.

La pression vient-elle du fait que le Maroc n'a pas assez progressé ?

Je ne le crois pas. Les mécanismes nationaux ont prouvé leur efficacité. Personne ne peut sérieusement le contester. Pas même certaines organisations qui réclament l'extension du mandat de la Minurso, comme Human Rights Watch et Amnesty, deux ONG qui louent le professionnalisme du CNDH et de ses commissions régionales.

Au nom de quoi, alors, ces mêmes ONG défendent-elles l'idée d'une spécificité des droits de l'homme au Sahara ?

Il s'agit d'un cas d'école qui se posera de plus en plus à tous les instruments internationaux des droits de l'homme. Cela fait partie des discussions que nous avons avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'homme. Soit on considère que l'agenda de la réforme est fixé à partir de telle capitale, ou par telle institution externe. Soit on pense, comme moi, que le but est d'accompagner les acteurs locaux selon leurs besoins. Au Maroc, nous avons un plan national d'action en matière de démocratie et de droits de l'homme, et beaucoup d'acteurs, avec peut-être une déperdition d'énergie. Mais nous avançons. Ce plan national, présenté au précédent Premier ministre Abbas El Fassi, a été mis à jour après la Constitution 2011, puis présenté au chef du gouvernement Abdelilah Benkirane pour qu'il l'adopte. Cela traîne en longueur, mais nous allons continuer à demander son adoption.

Y a-t-il une volonté de mise sous tutelle du Maroc ?

Il y a en tout cas le risque de voir émerger un discours de l'universalisme impérieux. Dans une version extrême, cela a pris - on l'a vu en Irak - une dimension militaire. Plus généralement, ce sont toutes les théories de "la démocratisation de l'extérieur". L'autre approche consiste à faire confiance aux acteurs nationaux, tout en restant extrêmement vigilant.

Parler de violations graves et massives des droits de l'homme au Maroc, que ce soit dans les provinces du Sud ou dans le Nord, c'est tout simplement ridicule. C'est un mensonge, et en plus c'est insultant.

Vous rappelez le refus quasi unanime au Maroc d'étendre le mandat de la Minurso. De quoi le Maroc a-t-il peur ?

Les Marocains en ont surtout marre qu'on les traite en inférieurs. Parler de violations graves et massives des droits de l'homme au Maroc, que ce soit dans les provinces du Sud ou dans le Nord, c'est tout simplement ridicule. C'est un mensonge, et en plus c'est insultant. Il y a des manipulations évidentes : par exemple quand on avance que l'ONU et ses organes sont interdits d'aller au Sahara. Or, de 2000 à aujourd'hui, le Maroc a reçu huit procédures spéciales des organes de l'ONU et presque toutes sont allées au Sahara. Même la Minurso fait des rapports sur les droits de l'homme.

Driss El Yazami : "Au Sahara, le Maroc n'a rien à cacher«

02/12/2013 à 09:21 Youssef Aït Akdim

Le Maroc n'a-t-il pas des choses à cacher au Sahara ?
Quand nous faisons un rapport sur les prisons, il concerne aussi celle de Laayoune. De même pour les centres de protection de l'enfance et les hôpitaux psychiatriques. Nous n'oublions aucune région. Notre méthode est précise, car il faut qualifier les faits correctement avant d'émettre des recommandations pertinentes de réforme. Nous avons développé trois commissions régionales des droits de l'homme, dont deux dans la zone contestée internationalement.
Le Maroc est-il prêt à accepter cette extension des prérogatives de la Minurso en cas de réciprocité à Tindouf ?
Je crois que le débat est ailleurs. Cette demande est rejetée par l'ensemble de la classe politique marocaine. Parce qu'elle est ressentie, à juste titre, comme une sorte de négation de la capacité nationale à progresser sur les droits de l'homme. Or l'histoire du Maroc depuis plus de vingt ans démontre qu'il y a eu des progrès dans ce domaine. Peut-être peut-on juger cette évolution lente ou sinueuse, mais nul ne peut nier les acquis successifs. Par ailleurs, le référentiel des droits de l'homme n'est pas un supermarché. On ne peut en prendre une partie et jeter le reste. Ce référentiel n'obéit pas à la théorie des climats : il doit primer partout et de manière indiscutable. Il faut faire respecter les droits de l'homme à Tindouf, à Alger, à Tunis, à Rabat et à Laayoune. Nous avons publié un rapport sur les prisons, qui à la fois dresse un diagnostic et formule des recommandations. Je n'ai pas vu un travail semblable ni à Alger ni à Tindouf.
Le constat sur les droits de l'homme est très contrasté. Quel est votre diagnostic au CNDH ?
La défense des droits de l'homme doit reposer sur un référentiel et des méthodologies propres, différents du travail politique. Au sein du CNDH, il y a des avis très différents sur la question de l'avenir du Sahara. Ce qui dérange le plus, c'est que le CNDH organise, par exemple, des formations aux droits de l'homme où se trouvent, côte à côte, indépendantistes et agents de l'autorité. Depuis janvier, nous avons organisé dix-neuf séminaires de formation à Laayoune.
Quels sont les problèmes que vous avez relevés ?
Nous avons identifié une quinzaine de cas d'atteinte à la liberté d'association au Sahara (contre cinquante dans le nord du royaume). La position du CNDH est que toute association légalement créée doit recevoir son récépissé. Ensuite, il y a tout ce qui concerne le droit de manifester. Le Maroc connaît 22 000 manifestations par an. Dans 98 % des cas, ces rassemblements se font hors du cadre légal, qui prévoit une déclaration préalable. Dans les faits, il reste des cas limités d'usage disproportionné de la force. Le CNDH peut jouer un rôle dans la sensibilisation, afin de trouver un équilibre entre manifestants et police. Enfin, concernant le procès de Gdim Izik, le CNDH a défendu un principe : ne pas poursuivre des civils devant un tribunal militaire. Le roi l'a validé, et une réforme de la justice militaire doit bientôt aboutir. Nous continuons à intervenir pour garantir les droits des prisonniers de Gdim Izik [aujourd'hui en cassation].
Quel est le volume des affaires que vous traitez concernant le Sahara ?
Depuis janvier 2012, nous avons reçu environ cinq cents plaintes devant nos commissions régionales au Sahara. Une part significative concerne l'attitude des autorités, voire des abus. Nous avons constaté une évolution de la part des autorités : avant, elles ne répondaient pas ou niaient les faits. Aujourd'hui, elles justifient leurs interventions. C'est une question de fond, que le CNDH souhaite traiter en mettant sur pied un mécanisme national de prévention de la torture. Le Maroc fait partie des quarante-cinq États à avoir ratifié le protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture. Je veux qu'il soit le 37e pays à se doter d'un mécanisme national de prévention. Cela donnera au CNDH le pouvoir de se rendre, sans prévenir, dans tous les lieux de privation de liberté.

http://www.jeuneafrique.com/ArticlePersonnalite/JA2759p058.xml0/Type:Interview/driss-el-yazami-au-sahara-le-maroc-n-a-rien-a-cacher.html

Taza: Un colloque international appelle à une relecture des droits de l'Homme en Afrique du nord à l'époque coloniale

MAP | 01.12.2013 | 13h45

Partager Tweeter 0 J'aime 0 g+1 0 Commenter (0)

Taza, 01 déc. 2013 (MAP) - Les participants à un colloque international sur le thème ""Le colonialisme en Afrique du Nord et les droits de l'Homme" , qui a clôturé ses travaux samedi à Taza, ont appelé à procéder "de façon objective" à une relecture des droits de l'Homme en Afrique du Nord à l'époque coloniale.

L'époque coloniale en Afrique du Nord a été marquée par "une succession d'évènements politiques et l'apparition de mouvements d'indépendance nationaux, une situation qui a poussé les puissances colonialistes (France, Angleterre, Italie et Espagne) à commettre de nombreuses et dangereuses violations des droits de l'Homme", ont indiqué les participants à ce colloque, de deux jours, auquel ont pris part des experts et professeurs universitaires du Maroc, de Tunisie, de Libye et d'Irak.

Les pays d'Afrique du nord sont appelés à s'investir dans l'analyse de la mémoire historique et la recherche d'informations sur cette époque dans les archives nationales et étrangères, en vue de questionner l'époque coloniale et ses répercussions sur les droits de l'Homme, a-t-on souligné lors de ce colloque organisé par le laboratoire de recherche dans les relations culturelles maroco-méditerranéennes de la faculté de Taza, en partenariat notamment avec l'Université Sidi Mohammed Ben Abdellah et le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).

Le colloque a été l'occasion pour les participants de fouiller dans la mémoire historique des pays de l'Afrique du Nord durant la période coloniale pour faire un état des lieux de la situation des droits de l'Homme durant cette période. Les participants se sont penchés en particulier sur "L'expérience coloniale en Afrique du Nord à travers plusieurs modèles", "La mémoire historique durant la période coloniale", "Le mouvement colonial et les droits de l'Homme" et "les stratégies des acteurs politiques pour la consécration des droits de l'Homme". AJ----TRA.

http://www.menara.ma/fr/2013/12/01/908699-taza-un-colloque-international-appelle-%C3%A0-une-relecture-des-droits-de-lhomme-en-afrique-du-nord-%C3%A0-l%C3%A9poque-coloniale.html

LOI SUR LE TRAVAIL DOMESTIQUE: LES ONG APPUIENT LE CNDH

Par Khadija Skalli
29/11/2013

Les associations applaudissent l'avis du CNDH au sujet du projet de loi sur le travail domestique. Un texte qui traîne depuis des années dans les tiroirs.

Satisfécit des associations. C'est un ouf de soulagement qu'ont soufflé les ONG après la publication de l'avis du CNDH (Conseil national des droits de l'homme) au sujet du travail domestique. "Nous saluons la position du CNDH car elle reflète notre position que nous avons formulée dans notre mémorandum. C'est une lueur d'espoir pour la concretisation de nos revendications que nous réclamons depuis des années", se félicite Fouzia Assouli, présidente de la Fédération de la ligue démocratique des droits de la femme. Même son de cloche chez l'association Inssaf. "Nous sommes heureux de voir que le CNDH s'est penché sur la question des travailleurs domestiques qui travaillent dans des conditions qui ne protègent pas leurs droits", renchérit Meriem Kamal, coordinnatrice de Inssaf.

En réponse à une correspondence du président de la Chambre des conseillers, le Conseil national des droits de l'homme a donné un avis dans lequel il a formulé une série de recommandations à intégrer dans le projet de loi sur le travail domestique. Il s'agit d'un veritable coup de balai à ce texte de loi, préparé par les soins du ministère de l'Emploi sous l'ère de Jamal Aghmani (USFP). D'ailleurs, ce texte de loi, contesté par les associations, peine à voir le jour. Il traîne depuis des années dans les tiroirs.

Dans son avis, le CNDH préconise que l'âge minimum d'admission au travail domestique soir fixé à 18 ans au lieu de 15 ans. L'institution, présidée par Driss El Yazami, souligne que le projet de loi doit définir des conditions minimales d'hébergement décent des travailleurs domestiques. Le CNDH propose d'insérer d'une manière explicite une disposition sur les droits fondamentaux des travailleurs notamment la liberté syndicale, l'égalité des salaires, l'immatriculation à la Sécurité sociale et la couverture médicale de base. Le Conseil recommande également que le projet de loi attribue aux inspecteurs de travail la possibilité d'introduire un recours au tribunal, pour demander la déclaration de nullité de tout contrat non conforme au code du travail et à la loi spécifique régissant le travail domestique. Par ailleurs, les associations, qui déplorent le retard accusé par ce projet de loi, insistent toujours sur l'importance des textes d'applications. "Une loi sans décrets d'applications est une coquille vide", souligne Fouzia Assouli.

http://www.le360.ma/fr/soci%C3%A9t%C3%A9/loi-sur-le-travail-domestique-les-ong-appuient-le-cndh-6545

هذا أبرز ما جاء في مشروع قانون يمنع عمل الأطفال في المنازل

أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، في إطار رأي استشاري حول مشروع قانون يتعلق بـ"حماية حقوق العمال المنزليين ومنع استخدام الأطفال بالمنازل"، بتحديد السن الأدنى للعمل في خدمة المنازل بـ18 سنة.

وذكر بيان للمجلس أنه "أصدر رأياً استشارياً بطلب من مجلس المستشارين (الغرفة الثانية للبرلمان)، عن مشروع قانون بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين، يرمي بشكل خاص إلى حماية حقوق هذه الفئة من العمال، ومنع عمل الأطفال في المنازل الذي يشمل خصوصاً فتيات صغيرات السن".

وأوصى المجلس حسب البيان بـ"أن يحدد مشروع القانون المذكور السن الأدنى للاستخدام في العمل المنزلي بـ 18 سنة". كما اقترح المجلس "تكييف أحكام مدونة الشغل في مشروع القانون المذكور من قبيل الجوانب المتعلقة باتفاقات العمل الجماعية، حماية الأمومة، ساعات العمل العادية، الراحة الأسبوعية والراحة التعويضية، علاوة الأقدمية والضمانات التعاقدية".

وبالنسبة إلى سن التقاعد، تقول توصية المجلس إنه "نظراً لعدم وجود أي تقييم لصعوبة العمل المنزلي في السياق الاقتصادي والاجتماعي الوطني، يقترح المجلس اعتماد أحكام سن التقاعد المنصوص عليها في مدونة الشغل التي تحدد سن التقاعد بـ 60 سنة".

وأكد المجلس على "ضرورة النص صراحة على الحرية النقابية، والحق في التنظيم والمساواة في الأجور والتسجيل في الضمان الاجتماعي، والتغطية الصحية الأساسية".

إضافة إلى ذلك، شملت توصية المجلس أموراً تتعلق بنموذج عقد العمل، مع تحديد الأجر وطريقة حسابه ومعدل الأجور أو التعويض عن ساعات العمل الإضافية، وساعات العمل العادية، والإجازة السنوية مدفوعة الأجر، وفترات الراحة اليومية والأسبوعية والأكل والسكن".

وأوضح بيان المجلس أن "هذه التوصية تم إعدادها بناء على دراسة مقارنة للنصوص القانونية المنظمة للعمل المنزلي في عدد من البلدان، إضافة إلى لقاءات تشاورية مع منظمات غير حكومية وطنية ودولية ومهنية والنقابات".

وبحسب آخر إحصائيات أدلت بها جمعيات المجتمع المدني المتتبعة لعمالة الأطفال في المنازل، فإن "عدد الخادمات الصغيرات في المغرب، يتراوح ما بين 50 و80 ألفاً، 60% منهن يقل سنهن عن 12 عاماً، وهي مرحلة من العمر يفترض أن يكن فيها في المدرسة".

وتفيد الإحصائيات أيضاً أن "75% من المشغلين والمشغلات، ينتمون إلى الفئات الميسورة بمستوى تعليمي جامعي، وهم على علم بمنع تشغيل الأطفال وبحقوقهم الأساسية".

واستنادا إلى دراسة نشرتها "المندوبية السامية للتخطيط" في 2013، فإن "تشغيل الأطفال في المغرب يعتبر ظاهرة قروية"، علماً أن 9 أطفال من أصل 10 أطفال يعملون (91.7%) يتحدرون من أوساط قروية، وتشكل الفتيات نسبة 46.7% منهم.